الموسم الثاني
للانصات المركزي

البنتاغون يعتزم معاقبة تركيا على خلفية الاعتداء على مطار السليمانية

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2023/04/13
No. : 7783

تركيا مابعد الزلازل والفيضانات

وجهة نظر كردية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- البنتاغون يعتزم معاقبة تركيا بعد الاعتداء على مطار السليمانية
- الرئيس بافل: قوات كوماندو كوردستان مبعث أمل الجميع
- طالباني و رئيس مجلس القضاء يبحثان تداعيات الهجوم على مطار السليمانية
- طالباني وورومانوسكي.. لقاء حول أولويات الولايات المتحدة في إقليم كوردستان
- تفاؤل بتوصل المباحثات والمحاولات الى نتائج ايجابية ومثمرة
- جناح داخل الحزب الديمقراطي يختلق الازمات لافساد المبادرات
- فخر للاتحاد الوطني، أن يكون جزءاً من التوازن الدولي
- المالية النيابية: على حكومة الإقليم إرسال قانون الموازنة لبرلمان كوردستان
- ازمات اقتصادية كثيرة بسبب سوء ادارة الملف النفطي من قبل البارتي
- رئيس الجمهورية:ضرورة تعزيز التفاهمات واقرار الموازنة وتغليب مصالح المواطنين
- السوداني يرعى توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز مكافحة الفساد
- تصريحات وزيرة الهجرة العراقية تغضب داخلية الاقليم

قضايـــــا كـــــردستانـــــية

- الباحث بلال وهاب: صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق
- يوست هيلترمان: كردستان العراق بعد عشرين عاماً

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- عشرون عاماً بعد سقوط صدام: مستقبل العلاقة بين امريكا والعراق
- رستم محمود: ما العمل بالحنين العراقي الى زمن صدام؟
- جعفر الحسيني: من باع أرض العراق ؟
- عباس عبود : التواصل الاجتماعي خلال حقبة صدام

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- الباحث الاستراتيجي فريد اسسرد: تركيا مابعد الزلازل والفيضانات ..وجهة نظر كردية
- كرم سعيد: لماذا تراهن واشنطن على المعارضة في الانتخابات التركية؟
- الصوت الكردي والمصالحة الإقليمية الهشّة مع تركيا

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- الشرق الأوسط..أمريكا تعيد تقييم أولوياتها العسكرية
- حسني محلي: شرق أوسط جديد.. هذه المرّة وفق المعايير الروسية - الصينية
- زهير كاظم عبود : الحاجة لموقف دولي جاد لإيقاف الحرب بين روسيا وأوكرانيا
- صراع "الجيوسياسية" المحتدم بين واشنطن وبكين

العدد: 7783... 2023-04-13

البنتاغون يعتزم معاقبة تركيا على خليفة قصف المطار

*المرصد/فريق الرصد

في إطار تداعيات القصف الذي استهدف مطار السليمانية بإقليم كوردستان لوح مسؤول في البنتاغون حسب قناة سكاي نيوز بعزم واشنطن فرض عقوبات على مسؤولين أتراك على خلفية القصف الذي نفذته مسيرة تركية واستهدف قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي وبرفقته جنود أمريكيون.

وأوضحت القناة على لسان المسؤول الأمريكي بأن العقوبات ستفرض بموجب قانون ماغنيتسكي مؤكدا بأنها قد تطال وزير الدفاع التركي خلوصي آكار بتهمة محاولة قتل جنود أمريكيين.

وقال مراسل القناة في واشنطن (جو ثابت) :

«هذا موضوع بالغ الجدية، فلننظر الى وقائع الحادث ان تقوم مسيرة قتالية تركية مفخخة باستهداف مجموعة سورية وامريكية تضم زعيم قوات سوريا الديمقراطية وكذلك افراد من القوات الخاصة الامريكية في مطار السليمانية المدني في العراق بهدف قتلهم، هذه جريمة قتل عمد تتوافر فيها كل عناصر الجريمة».

واضاف المراسل :

«في تفاصيل الحادث ان القوة الامريكية التي كانت متواجدة مع الجنرال مظلوم قائد (قسد) ابلغت انقرة بان المعلومات تقول ان ثمة مسيرة تركية هي في طريقها لاستهداف مجموعة امريكية وسورية في السليمانية، رغم

الاتصالات التي قامت بها القوات الامريكية في سوريا والعراق مع القادة الاتراك، في الواقع المسؤول في البنتاغون قال لي بان الرد التركي جاء على الشكل التالي : نحن لا نأبه بما تضمه هذه المجموعة وسننفذ المهمة لقتل عناصر سماه بالحزب الديمقراطي الكردستاني».

واوضح المراسل جو ثابت :

«هذا الملف وصل ايضا الى طاولة الرئيس جو بايدن وهناك نقاشات جادة تحصل وبدأت في الامس لناحية كيفية الرد على هذا السلوك العشوائي لتركيا، ان ضرب قوة امريكية حليفة لدولة عضو في الناتو هذا امر لن تسمح به واشنطن، حيث هناك قوانين واضحة في الكونغرس مثل قانون ماغنتسكي الذي يفرض عقوبات قاسية على كل تركيا، الآن يجرى البحث لغرض عقوبات على وزير الدفاع التركي خلوصي اكار وايضا ثمة مطالبات داخل الكونغرس من قبل اعضاء مناهضين لأنقرة واردوغان بفرض عقوبات قاسية عليهم».

وختم المراسل قائلا :

«الدعوات ذهبت أبعد من ذلك، فالبعض الآن يطالب بطرد تركيا من الناتو».

قانون ماغنيتسكي:

وقانون ماغنيتسكي هوَ مشروع قانون قُدّم من قبل الحزبين الديموقراطي والجمهوري في الكونغرس الأمريكي وصادقَ عليه الرئيس باراك أوباما في ديسمبر ٢٠١٢. ينصُ القانون على مُعاقبة الشخصيات الروسية المسؤولة عن وفاة محاسب الضرائب سيرغي ماغنيتسكي في سجنه في موسكو عام ٢٠٠٩.

منذ ٢٠١٦ والقانون مُفعّل على مستوى كل دول العالم مما يخولُ الحكومة الأمريكية فرضَ عقوبات على منتهكي حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم من خلالِ تجميد أصولهم وحظرهم من دخول الولايات المتحدة وقد تمتدُ العقوبات لأمور أخرى.

وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢؛ حظي القانون بشهرة كبيرة وذلك بعدما امتد لقوانين أخرى بما في ذلك قانون تطبيع التجارة مع روسيا ومولدوفا. في السادس من كانون الأول/ديسمبر من نفس العام صادقَ مجلس الشيوخ الأمريكي على نسخة من القانون وذلك بعد موافقة ٩٢ نائبًا مُقابل رفض ٤ فقط. وقّعَ الرئيس باراك أوباما على القانون في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

في عام ٢٠١٦؛ أصدرَ الكونغرس قانون ماغنيتسكي بعدما وسّع من بنوده حيث بات يسمحُ لحكومة الولايات المتحدة بمعاقبة المسؤولين الحكوميين الأجانب المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان في العالم بعدما كانَ يشملُ روسيا فقط في السابق.

تركيا تؤكد مواصلة عملياتها في السليمانية وشمال العراق وسوريا

في غضون ذلك أكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن بلاده ستواصل عملياتها في السليمانية التي باتت خاضعة تماما لحزب العمال الكردستاني، وذلك في أول تعليق رسمي على القصف الذي وقع بطائرة مسيرة على مطار السليمانية في شمال العراق، الجمعة، في أثناء وجود قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مظلوم عبدي برفقة ضباط أميركيين، وقد نسب الهجوم إلى تركيا.

وقال جاويش أوغلو، إن «حزب طالباني» (الاتحاد الوطني الكردستاني)، تلقى مروحيات من دول غربية بينها فرنسا ومنحها لـ(عناصر العمال الكردستاني)، بحسب ما تلقينا من معلومات.

وأضاف جاويش أوغلو، في مقابلة تلفزيونية ليل الاثنين - الثلاثاء، أن أجواء شمال العراق تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة، لذلك فإنها على علم بهذه الرحلات الجوية، مضيفا أن تركيا لطالما قالت إن الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية تدعم بكل الأشكال حزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب، (أكبر مكونات قسد) التي تعتبرها تركيا امتدادا للعمال الكردستاني في سوريا، مشيرا إلى أن الرئيس رجب طيب إردوغان أثبت في أثناء اجتماعه مع الرئيس الأميركي جو بايدن (على هامش قمة مجموعة العشرين في روما عام ٢٠٢١) ذلك بالأدلة والبراهين.

وقال جاويش أوغلو إن حزب العمال الكردستاني بات يهيمن على السليمانية وتحديداً على حزب طالباني، فضلاً عن تغلغله في النقاط الاستراتيجية والمطارات.

وأضاف: «هناك أربيل والسليمانية داخل حكومة إقليم كردستان، هناك صراعات خطيرة للغاية فيما بينهم وهناك أيضا توترات خطيرة، نحن بالطبع لن نتدخل في شؤونهم الداخلية، لكن التوتر سيكون له تأثير سلبي على الجميع، حزب طالباني يشتري هذه المروحيات من فرنسا ويمنحها لحزب العمال الكردستاني، والولايات المتحدة على علم بذلك».

وتابع: «بعد كل شيء، ما المطار الذي يستخدمونه؟ مطار السليمانية الدولي، إنهم يستخدمون المطار الذي يستخدمه الجميع، المطار المدني، وحزب العمال الكردستاني تغلغل الآن إلى هذا الحد، وسيطر بشكل كامل على السليمانية وبخاصة حزب طالباني، لم يتمكنوا من دخول أربيل، لذلك هم يتبعون باستمرار أساليب مختلفة لإضعاف أربيل. يمكننا القول إن العمال الكردستاني يسيطر على كل شيء في السليمانية... لهذا أغلقنا الأجواء معها».

وعن رد كبار مسؤولي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على تركيا، قال جاويش أوغلو: «إنهم دائماً ينفون ذلك. لكننا قلنا ذلك من قبل داخل الحزب، يقول الأشخاص الذين تحدثنا إليهم إن العمال الكردستاني يسيطر تماما الآن على الحزب».

وأضاف أن العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ستستمر، وكذلك العمليات ضد قسد في سوريا، وأن أهدافهم الاستراتيجية للغاية تتعرض للضرب، وستستمر هذه العمليات حتى النهاية.

قوات كوماندو كوردستان مبعث أمل الجميع

تفقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني،يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٤/١١ مقر قيادة كوماندو كوردستان.

ورافق الرئيس بافل جلال طالباني خلال جولته التفقدية،كل من الشيخ أحمد كريم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، اللواء الركن عمر صالح رئيس أركان قوات ٧٠، اللواء الركن مريوان محمد قائد قوات الاسناد الثانية، سرخيل كمال مسرول مديرية العمليات في مؤسسة آسايش الاقليم، وتم استقبالهم من قبل المقدم ديار عمر نائب قائد قيادة قوات كوماندو كوردستان.

وبعد الاطلاع عن كثب على كيفية سير المهام والمسؤوليات، أشاد الرئيس بافل بجهود قوات الكوماندو الذين يبذلون الجهود يوميا كقوة رصينة وذات مبادئ، لتطوير قدراتهم العسكرية، وهم بذلك مبعث أمل للجميع.

من ثم شارك الرئيس بافل جلال طالباني بيشمركه قوات كوماندو كوردستان مأدبة الإفطار.

طالباني و رئيس مجلس القضاء يبحثان تداعيات الهجوم على مطار السليمانية

بحث نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان قوباد طالباني مع رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي فائق زيدان، الثلاثاء، مقاضاة الجهة المسؤولة عن قصف مطار السليمانية.

وقال مجلس القضاء الاعلى في بيان، إن «رئيس مجلس القضاء الاعلى استقبل نائب رئيس حكومة إقليم كردستان وبحث معه تداعيات قصف مطار السليمانية والإجراءات القانونية الممكن اتخاذها لمقاضاة الجهة المسؤولة عن الحادث».

طالباني ورومانوسكي..
لقاء حول أولويات الولايات المتحد في إقليم كوردستان

التقى قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان في العاصمة بغداد، يوم الثلاثاء ٢٠٢٣/٤/١١، السفيرة الأمريكية لدى العراق ألينا رومانوسكي لبحث مستجدات المشهد السياسي والتعاون بين حكومتي الإقليم وبغداد في قطاع النفط والغاز.

وقالت رومانوسكي في تغريدة، إنها أجرت «لقاء مثمرا مع نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان قوباد طالباني لمناقشة أولويات الولايات المتحدة في إقليم كوردستان العراق، بما في ذلك إصلاح البشمركة، وهزيمة داعش والتعاون مع الحكومة العراقية في قطاع النفط والغاز».

تفاؤل بتوصل المباحثات والمحاولات الى نتائج ايجابية ومثمرة

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، السيدة روزي كايف القنصل العام للمملكة المتحدة في اقليم كوردستان وبحثا خلال الاجتماع آخر المستجدات السياسية في الاقليم والعراق.

وفي جانب آخر من الاجتماع الذي جرى الاربعاء ١٢ نيسان ٢٠٢٣، تباحث الجانبان حول مشكلة إيقاف جزء من الرحلات في مطار السليمانية الدولي، حيث اوضح قوباد طالباني تفاصيل المشكلة للقنصل البريطاني واكد مواصلة المحاولات الدبلوماسية لحل هذه المشكلة واعرب عن تفاؤله بتوصل هذه المحاولات الى نتائج ايجابية ومثمرة.

كما بحث الجانبان الاتفاق بين الاقليم وبغداد حيث اشار قوباد طالباني الى ضرورة ان يلتزم الجانبان بفحوى الاتفاق الحاصل بينهما، وشدد على ان عدم التزام أي طرف، سيؤدي الى عدم تنفيذ الاتفاق الذي سيتضرر منه بالنتيجة مواطنو اقليم كوردستان.

جناح داخل الحزب الديمقراطي يختلق الازمات لافساد المبادرات

يسعى جناح داخل الحزب الديمقراطي الكوردستاني لتخريب اي تقارب يحدث مع الاتحاد الوطني الكوردستاني، وهذا الجناح يصبح عائقاً امام اي تقارب ومحاولات لعقد اي اجتماع مشترك، وبالمقابل يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني لعقد اجتماع ومناقشة المشاكل بكل صراحة ومعالجتها من اجل مصالح المواطنين والاهدفا العليا لشعبنا.

بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اكد في العديد من المناسبات ضرورة عقد اجتماع مشترك، وقال: عندما يحدث اي تقارب في العلاقات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي يتم افساد ذلك التقارب، ومن الواضح ان هناك يد لاتريد تحسن العلاقات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي.

افساد جهود جدية لعد اجتماع مشترك

يقول سمير هورامي المتحدث باسم قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان في لقاء متلفز تابعه PUKMEDIA: عندما يحدث أي قتراب بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي يقوم

جناح داخل الحزب الديمقراطي في الحكومة باصدار اي بيان او تصريح لتخريب ذلك التقارب، وقبل عيد نوروز كانت هناك جهود جدية لعقد اجتماع مشترك، لكن جوتيار عادل المتحدث باسم فريق الحزب الديمقراطي في الحكومة اصدرا بيانا وافسد به تلك الجهود.

واضاف: هناك نية داخل الحزب الديمقراطي لكي لايتم اي اتفاق مع الاتحاد الوطني، لكنهم لايريدون اخبار المواطنين بانهم لايريدون الاتفاق مع الاتحاد الوطني.

الاتحاد الوطني صاحب قرار واحد عكس الحزب الديمقراطي

تقول فهيمة صابر عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني للموقع الرسمي للاتحد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: عندما يحدث اي تقارب بين الحزبين يقوم جناح داخل الحزب الديمقراطي بتخريب ذلك التقارب ويصبح مصدراً لاثارة المشاكل بينهما.

واضافت: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني عكس الحزب الديمقراطي هو صاحب قرار واحد واي قرار يصدر من الرئيس او القيادة ينفذ فوراً، لكننا لم نرى القرار الموحد داخل الحزب الديمقراطي منذ عدة سنوات، وقد اتضح لنا بانه هناك جناح داخل الحزب الديمقراطي لايريد حدوث اي تقارب بين الحزبين.

واوضحت: ان التقارب بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي يصب في مصالح المواطنين، ويقوي اطار اقليم كوردستان، والاتحاد الوطني الكوردستاني يريد الاتفاق لكن من الواضح بانه هناك اقلية داخل الحزب الديمقراطي لاتريد ذلك وتسعى للتباعد دائماً.

جناح الحزب الديمقراطي موقفه مختلف

يقول المحلل السياسي زردشت جلال لـــPUKMEDIA: هناك جناح داخل الحزب الديمقراطي الكوردستاني ينفذ اجندات دول اخرى في اقليم كوردستان، وهذا دفعه الى السعي من اجل تحقيق اهدافه الشخصية فقط دون الاهتمام بالمصالح العليا لشعبنا.

واضاف: ان السياسة الخاطئة التي اتبعتها الكابينة الحالية لحكومة اقليم كوردستان تاتي في اطار تنفيذ اجندات اعداء الكورد وعرضت اقليم كوردستان الى ازمات ومشاكل كثيرة.

واوضح: ان موقف هذا الجناح داخل الحزب الديمقراطي الكوردستاني له تاثيرات سلبية كبيرة على اقليم كوردستان، لذا حان الوقت لكي يقوم المواطنون برفض تلك السياسة الخاطئة التي يتبعها جناح فاشل في الحزب الديمقراطي.

PUKmedia

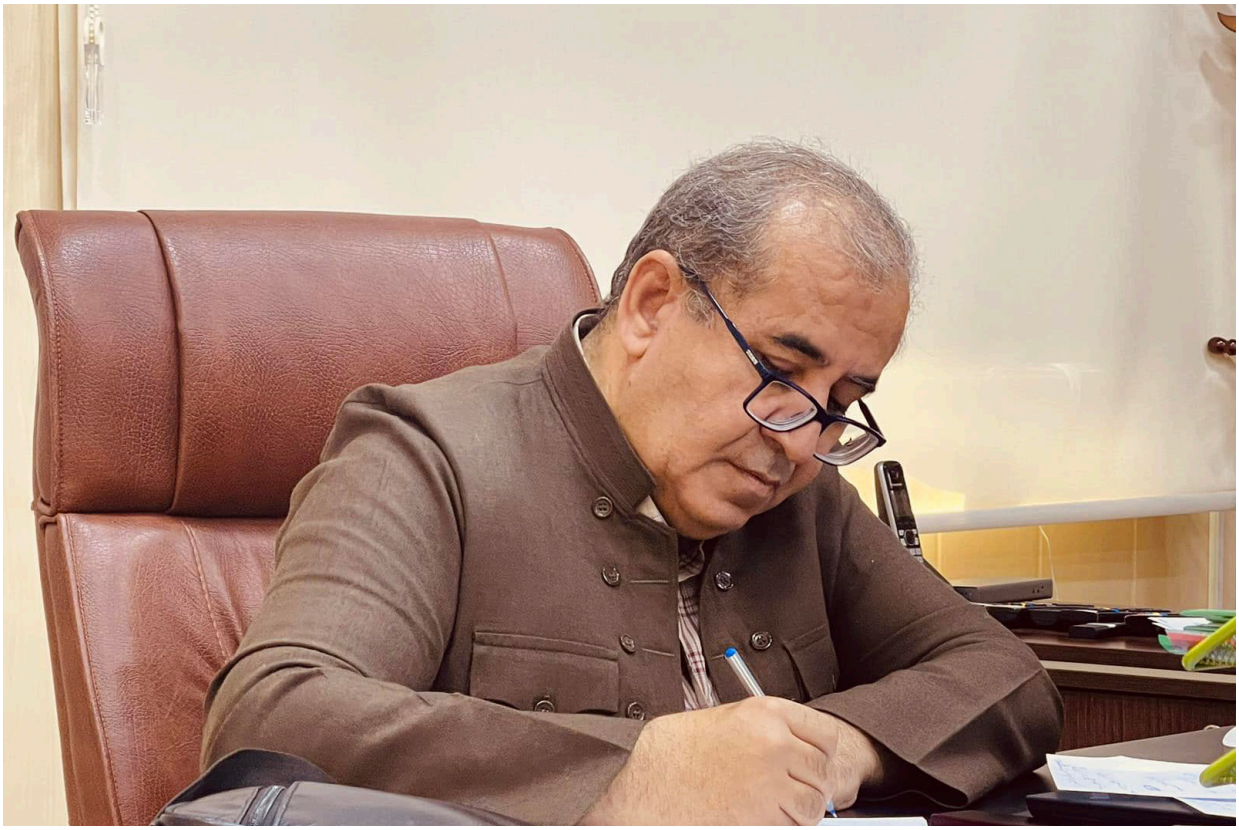

فخر للاتحاد الوطني، أن يكون جزءاً من التوازن الدولي

أحمد كركوكي – السليمانية :قال مسؤول إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني (YNK)، ستران عبدالله: «عندما تكون هناك تهديدات ومخاطر، ينبغي أن يكون التعامل المشترك ما بين القوى الكردية وفق موقف سياسي ووطني».

وتحدث المسؤول الإعلامي لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (YNK)، ستران عبدالله، لوكالة فرات للأنباء (ANF)، حول مواضيع مثل الهجوم على مطار السليمانية الدولي، وأهمية وحدة الصف للقوى الكردستانية والشعب الكردي، وتقديم المساعدات لغرب كردستان.

وقال ستران عبدالله في مستهل حديثه: «إن سياسة الترهيب والتهديد والضغط على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وإرادة السليمانية التي هي جزء من سلطة إقليم كردستان، وكذلك الهجوم على مطار السليمانية، لن يكون لها أي نتائج جدية تذكر، لأن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني قوة مسؤولة في التوازن السياسي العراقي، وفي إقليم كردستان وعلى المستوى الدولي».

فخر لنا أن نساعد أشقائنا في غرب كردستان

ولفت عبدالله الانتباه إلى الهجوم على مطار السليمانية، وأضاف قائلاً: «إذا كان الهجوم على مطار السليمانية بسبب وجود قادة غرب كردستان، فتواجدهم بحد ذاته بمثابة توازن دولي، وإنه لفخر لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، أن يكون جزءاً من التوازن الدولي وأن يساعد أشقائه في غرب كردستان أيضاً، وأن يكون كذلك جزءاً من القوى المحاربة ضد إرهابيي داعش».

العمليات تجري في إطار التحالف الدولي لمحاربة إرهابيي داعش

وتطرق ستران عبد الله في دوام حديثه إلى العلاقة بين قوات الاتحاد الوطني الكردستاني YNK وقوات غرب كردستان في إطار الحرب ضد مرتزقة داعش، وقال بهذا الخصوص: «إن تلك العمليات العسكرية المشتركة بين الاتحاد الوطني الكردستاني YNK وقوات غرب كردستان تجري في إطار التحالف الدولي لمحاربة إرهابيي داعش، كما أن العمليات التي تم تنفيذها حتى الآن لم تكن موجهة ضد أي قوة أو دولة، بل كانت فقط لمحاربة إرهابيي داعش، وإن كان هناك طرف راضي عن إرهابيي داعش، فإن نتائج وجهود تحالفنا وقوات غرب كردستان لن تكون برضاهم بالتأكيد «.

وأشار المسؤول الإعلامي لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ستران عبدالله، إلى أن الوقوف ضد الهجمات ، وإحباط المؤامرات الخارجية والداخلية المعادية للشعب الكردي، وقال بهذا الصدد: «إذا كانت القوى السياسية على الأقل غير قادرة في السياسة الوطنية على إظهار موقف وطني وثوري وصحيح معاً، فيجب عليها ألا تكون جزءاً من التوازن الإقليمي الذي يلحق الضرر بالكرد وكردستان، لأن أن تكون جزءاً من توازن الدول الإقليمية، فإن ذلك يلحق الضرر بإقليم كردستان ووحدة صف أيضاً، كما أنه يلحق الضرر أيضاً بالشعب الكردي وتلك الحركات التي تدير النشاط والنضال في الأجزاء الأخرى من كردستان على المستوى الدولي، فإذا كانت قوة سياسية لا تقدر على أن تكون جزءاً من الحل، فلا يجب عليها أن تكون جزءًا من السياسة التي تضر بالقضية الكردية المشروعة».

يجب أن يكون هناك موقف موحد للوقوف ضد التهديدات

وتحدث عبدالله عن أهمية وحدة الصف للشعب الكردي الذي يواجه الآن تهديدات وهجمات من القوى المحتلة، وأفاد قائلاً: «إن وجهة النظر المشتركة الموجودة لدى القوى الكردية، يجب أن تكون موقفاً سياسياً ووطنياً في الأوقات العصيبة، وعندما تتعرض كردستان والشعب الكردي للتهديدات، فإن هذا الموقف الوطني الموحد يكون أمراً ضرورياً، حيث إن القوة السياسية الكردية التي تشكلت بهدف العمل من أجل أمتنا، فإن عمل شعبنا ينصب في اتجاهين، الأول هو عدم إفساح المجال أمام القمع والعنف ضد أمتنا، والاتجاه الثاني هو أنه عندما تتشكل الفرصة لتطوير القضية السياسية لكردستان، يتوجب اتخاذ هذه الخطوات».

يحاولون ضرب المصالح الوطنية الكردية تحت مسميات وذرائع مختلفة

وأنهى المسؤول الإعلامي لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (YNK)، ستران عبدالله، حديثها بهذه العبارات والدعوات: «إن القوى السياسية في كردستان تدعمنا بشكل جيد ضد هذا الهجوم والظلم القائم ضد السليمانية، لكن هذا لا يكفي، بل يجب عليهم الوقوف أيضاً ضد جهل تلك القوى التي تصبح جزءاً من المشروع الإقليمي للاحتلال بهدف معاداة كردستان والشعب الكردي، والذين يحاولون تحت مسميات وذرائع مختلفة مهاجمة المصالح الوطنية الكردية».

المالية النيابية: على حكومة الإقليم إرسال قانون الموازنة الى برلمان كوردستان

دعت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، الثلاثاء، حكومة الإقليم إلى إرسال قانون الموازنة إلى برلمان كوردستان كما هو عليه الحال مع الحكومة المركزية.

وقالت عضو اللجنة نرمين معروف في تصريح للإعلام الكوردي إن "موازنة العام ٢٠٢٣ هي الأعلى في تاريخ العراق بقيمة نقدية تتجاوز الـ ١٩٩ تريليون دينار، (نحو ١٤٠ مليار دولار)، وبمجرد المصادقة عليها ستنتعش مجمل المفاصل الاقتصادية والمعيشية التي تهم المواطن".

وأضافت أن "حصة إقليم كوردستان منها حددت بنسبة ١٢,٦٧٪ أي أكثر من ١٥ مليون دينار ولها أهمية قصوى في إعادة العمل بالمشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل وتجاوز مشكلة التأخير في توزيع الرواتب وتخطي تبعات وآثار الأزمة الاقتصادية التي تواجه الإقليم منذ سنوات".

وأكدت أن "على حكومة الإقليم إرسال مشروع قانون الموازنة لبرلمان كوردستان كما هو عليه الحال مع الحكومة المركزية، حماية لمستحقات فئات وطبقات المجتمع في الموازنة وتوزيعها بشكل عادل ومنصف"، مشددة على "ضرورة إعادة تنظيم الإيرادات ونفقات حكومة الإقليم ضمن قانون الموازنة تحت وقبة برلمان الإقليم".

المسرى

ازمات اقتصادية كثيرة بسبب سوء ادارة الملف النفطي من قبل البارتي

بعد اكثر من ١٠ سنوات من ادارة الملف النفطي في اقليم كوردستان، تعرض شعب كوردستان الى مآسي وأزمات كثيرة وهبط مستوى التطور الاقتصادي الى ادنى مستوياته ولم تكن الواردات شفافة، لذا فإن المواطنين في اقليم كوردستان مسرورون بتسليم النفط الى بغداد.

ازمات وتراجع كبير

يقول سركو آزاد كلالي عضو لجنة الثروات الطبيعية في برلمان كوردستان لموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: مع الاسف وبعد أكثر من ١٠ سنوات من ادارة ملف النفط من قبل الحزب الديمقراطي، تعرض اقليم كوردستان الى ازمات اقتصادية كثيرة وتراجع مستوى التطور الاقتصادي الى ادنى مستوياته وتوقفت المشاريع وظهرت حالة تاخير الروتب واقتطاعها.

واضاف: ان موضوع الاقتصاد المستقل وتصدير النفط اصبح نقطة سوداء في تاريخ الحكم الكوردي، وشاهدنا كيف تتحكم مجموعة من العصابات بنفط اقليم كوردستان.

تسليم النفط الى العراق افضل بكثير

يقول سركو آزاد كلالي: ان ابناء شعب كوردستان مسرورون بتسليم النفط الى بغداد لانه في العراق يعلم كل مواطن مدى نسبة النفط المصدر وسعر بيعه.

واوضح: مارأيناه نحن في موضوع بيع النفط ان ٥٠٪ منه كانت تذهب لشركات واشخاص تابعين لحزب معين، ومن اجل ذلك فإن المواطنين مسرورون بتسليم النفط الى بغداد وبيعه عن طريق سومو لان النفط سيكون في اياد امينة.

ليس اتفاقاً بل استسلام

يقول ريبوا محمد الخبير في المجال النفطي لـPUKMEDIA: ما تحدث عنه رئيس حكومة اقليم كوردستان ليس اتفاقاً مع الحكومة الاتحادية بل هو تسليم لنفط الاقليم تحت الضغط.

واضاف: ان تصدير نفط الاقليم تحت اسم الاقتصاد المستقل الحق اضراراً كبيرة باقليم كوردستان وفي ظل هذا النفط تراجعت الاوضاع المعيشية للمواطنين بشكل كبير ولم يكن اي احد على علم بحجم واردات النفط وكيف تصرف.

تصدير النفط عن طريق سومو افضل بكثير

يقول ريبوار محمد: اذا تم تصدير النفط عن طريق شركة سومو فلاشك ستكون واردات النفط شفافة وستكون واردات الحكومة معلومة للجميع.

واضاف: الان لم يبقى ملف النفط تحت سلطة الحزب الديمقراطي وتم تسليمه العراق العراق، وستكون لجميع المحافظات حصة متساوية في موازنة اقليم كوردستان ربما ذلك سيؤدي الى معالجة بعض المشاكل.

الاتحاد الوطني سعى من اجل الاتفاق دائما

يقول النائب السابق شيروان ميرزا لـPUKMEDIA: الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ سنوات طويلة يدعو الى الاتفاق مع بغداد على ادارة مشتركة لحقول النفط.

واضاف: ان قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان وعند ترأسه لوفود اقليم كوردستان للحوار مع الحكومة الاتحادية كانت سياسته هي نفس سياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني للاتفاق مع بغداد.

كان من الاجدر الاتفاق قبل صدور اي قرار

يقول النائب السابق شيروان ميرزا: كان من الاجدر على حكومة اقليم كوردستان الاتفاق مع بغداد منذ البداية وليس بعد تعرضها لضغوط دولية وداخلية كبيرة وصدور قرارين من المحكمة الاتحادية ومحكمة باريس.

واضاف: المفاوضات تكون افضل عندما تكون انت في موقف القوة وليس في موقف الضعف لذا كان على حكومة اقليم كوردستان الاتفاق مع بغداد قبل سنوات عديدة.

PUKmedia

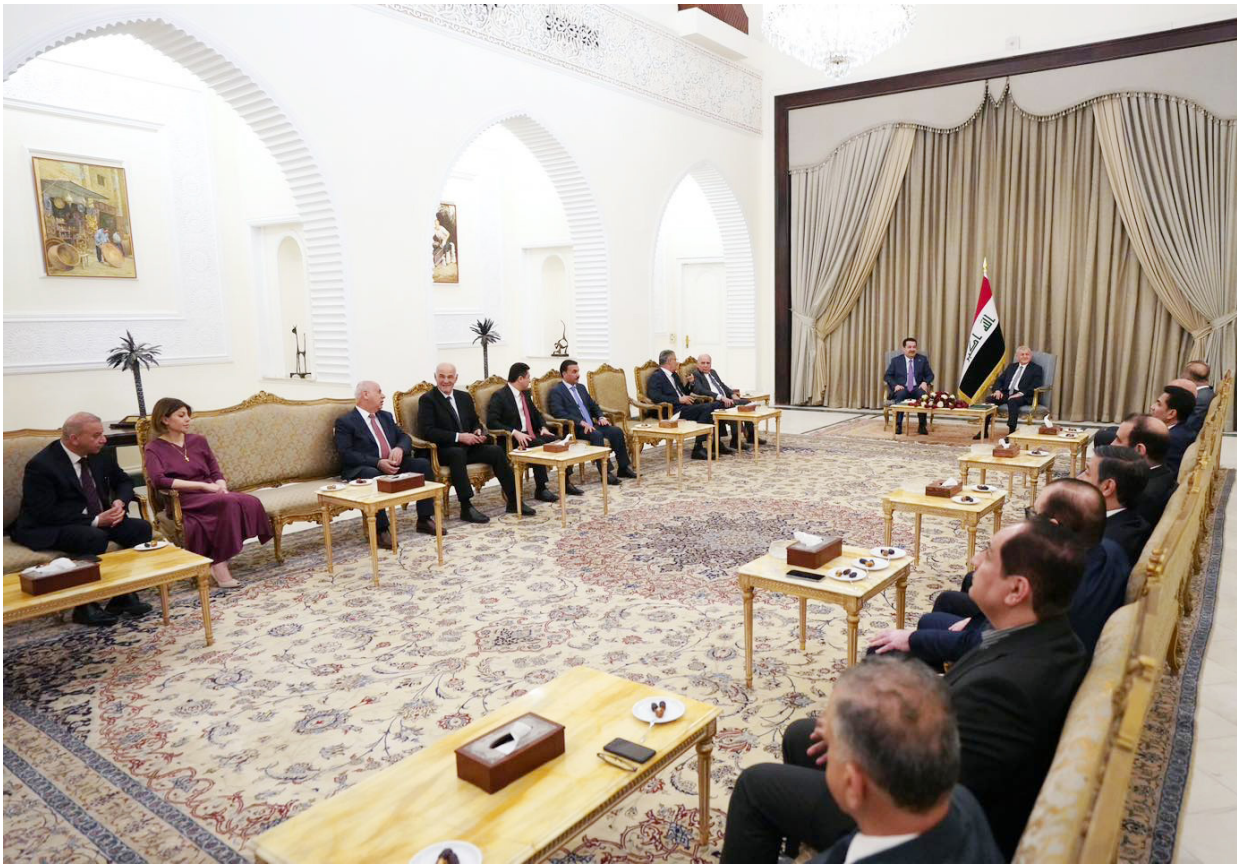

ضرورة تعزيز التفاهمات واقرار الموازنة وتغليب مصالح المواطنين

استضاف فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، مساء الثلاثاء ١١ نيسان ٢٠٢٣ في قصر السلام ببغداد، اجتماعا ضم دولة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، ونائبي رئيس مجلس الوزراء، ومعالي الوزراء، والسادة المسؤولين.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة وأهم المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية والخدمية مع الإشارة إلى ضرورة تعزيز التفاهمات وتغليب مصالح المواطنين حيث تم التأكيد على أهمية الإسراع بإقرار الموازنة العامة وبما يلبي الاستحقاقات الوطنية ويسهل تنفيذ الإجراءات الخدمية والبرنامج الحكومي.

ضرورة تطوير أنظمة التعامل المصرفي وتقليل الروتين

كذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد مجموعة الرابطة العراقية للمصارف الإسلامية.

وفي مستهل اللقاء هنأ رئيس الجمهورية الوفد على تأسيس الرابطة متمنيا لهم النجاح في أداء أعمالهم.

ثم تحدث فخامته عن ضرورة تطوير أنظمة التعامل المصرفي وتقليل الروتين، بالإضافة إلى تسهيل

الإجراءات المصرفية المتعلقة في الاستثمار وحركة رأس المال، وشدد الرئيس على أهمية دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يستحق أن ينتعش من أجل النهوض بالمستوى المعيشي للمواطن، ودعم المعامل والتجار وأصحاب المصالح البسيطة.

ومن جانبهم استعرض أعضاء الوفد عمل الرابطة في مختلف المحافظات، حيث أكدوا أنه يعتمد على النهج الإسلامي، مشيرين إلى أن المصارف الإسلامية كانت تعاني من عدم وجود قانون خاص بها حتى عام ٢٠١٥.

وأكدوا أنهم يعملون على تشجيع المواطنين على الإيداع والتعامل مع المصارف، وأن تكون القوانين جاذبة للمستثمر، حيث أشاروا إلى أن المصارف الأهلية تعمل على دعم استقرار سعر صرف الدينار في السوق، معربين عن أملهم بتعديل قانون تحصيل الديون الحكومية.

أهمية إسهام النقابات والمنظمات والاتحادات في التطور العلمي

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ نيسان ٢٠٢٣ في قصر بغداد، نقيب الأكاديميين الدكتور مهند عبد الحسن هلال والوفد المرافق له.

وتم، خلال اللقاء، بحث الواقع النقابي، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية إسهام النقابات والمنظمات والاتحادات في التطور العلمي والاطلاع على التقدم الذي يشهده العالم.

وأكد السيد الرئيس أهمية قيام النخب الأكاديمية بطرح رؤاهم على الحكومة من أجل النهوض بدورها في تحقيق أهدافها التنموية، مشيرا إلى ضرورة العمل على تنمية حركة السوق الداخلي وتقنين الاستيراد وتفعيل الصناعة الوطنية. كما أكد فخامته أهمية دور المؤسسات ومراكز الأبحاث في تشخيص المشكلات واقتراح الحلول التنفيذية والعملية.

وفي ختام اللقاء، عبّر الحاضرون عن شكرهم وتقديرهم، مثمنين توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، ومؤكدين حرصهم على الأسهام في التخطيط المستقبلي الذي من شأنه أن يرفد مؤسسات الدولة بالبرامج والأفكار التي تساعد على تعزيز التنمية والتطوير.

تهنئة رئيس مجلس الوزراء الكويتي

هذا و أجرى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ١١ نيسان ٢٠٢٣، اتصالا هاتفيا مع رئيس مجلس الوزراء لدولة الكويت سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح.

وأعرب السيد الرئيس، خلال المكالمة الهاتفية، عن تهانيه لرئيس مجلس الوزراء الكويتي بمناسبة حلول شهر رمضان الفضيل وتسنمه المنصب الجديد، متمنيا للشعب الكويتي الشقيق دوام التقدم والازدهار.

بدوره، عبّر سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح عن شكره وتقديره لرئيس الجمهورية متمنيا للشعب العراقي المزيد من الاستقرار والرفاه.

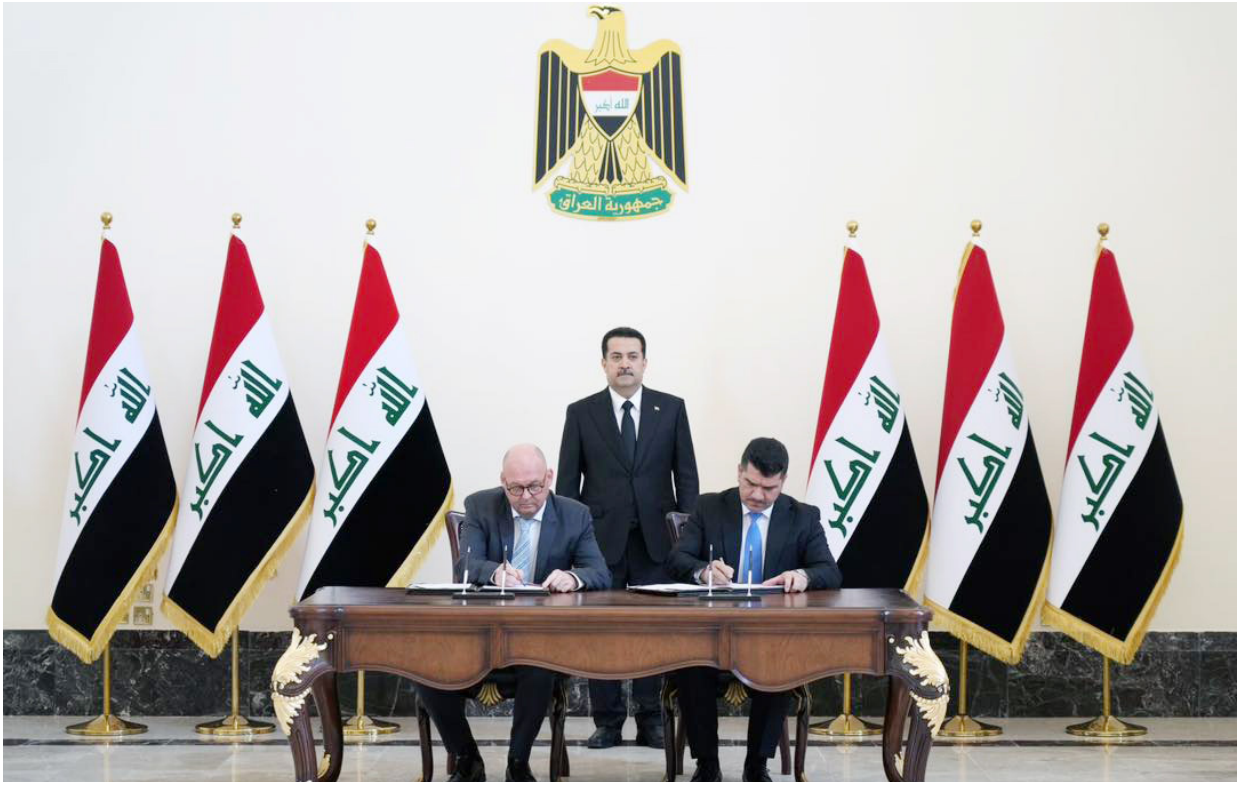

السوداني يرعى توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز مكافحة الفساد

رعى رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، اليوم الأربعاء، توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتضمن التعاون في مجال مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة والنزاهة في القطاعين العام والخاص. وقد وقع عن الجانب العراقي مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء السيد إحسان العوادي.

وعبّر السيد رئيس مجلس الوزراء عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركاء التنمية الدوليين على دعم العراق في مجال مكافحة الفساد.

وأكد سيادته أن الحكومة الحالية أولت اهتماماً كبيراً لملف مكافحة الفساد، وأدرجته ضمن أهمّ أولويات برنامجها، وقد عزّزت ذلك بخطوات اجرائية، استهدفت بؤر الفساد في مؤسسات الدولة، وهي مستمرة في ملاحقة الفاسدين والمتورطين بسرقة المال العام، واسترداد الأموال المنهوبة.

وأشار سيادته إلى عزم الحكومة على التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية، لتطوير آليات مكافحة الفساد والحدّ من خطورته في تقويض أهداف خطط التنمية المستدامة، وإعاقته النهوض بالاقتصاد، وتطبيق نهج الحكومة في الإصلاح.

وفي ضوء المذكرة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم للحكومة العراقية في تعزيز خطواتها لمكافحة الفساد، ويتضمن تنمية قدرات هيئات مكافحة الفساد، ودعم الأطر الستراتيجية والقانونية بما ينسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فضلاً عن التعاون المشترك في إيجاد البيئة الملائمة للحوار، وحثّ الفعاليات الاجتماعية على الإبلاغ عن الفساد، وتعزيز وسائل الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص.

تصريحات وزيرة الهجرة العراقية تغضب داخلية الاقليم

بعد أن كشفت وزيرة الهجرة والمهجرين في الحكومة الاتحادية، بعض الحقائق عن واقع النازحين واللاجئين في مخيمات اقليم كوردستان، دفع ذلك وزارة الداخلية في حكومة الاقليم الى إصدار بيان للرد عليها، متهمة إياها «بالمزايدة ونشر تصريحات غير مسؤولة ولا أساس لها عن النازحين واستخدامهم لأغراض سياسية».

وزيرة الهجرة: ليست لدينا سلطة على مخيمات النازحين في الاقليم

وكانت وزيرة الهجرة والمهجرين في الحكومة الاتحادية إيفان فائق جابرو، قد أكدت أن وزارته ليست له أية سلطة على إدارة مخيمات النازحين في اقليم كوردستان.

وقالت وزيرة الهجرة في حوار مع قناة الرشيد الفضائية: «ليست لدينا أية سلطة على إدارة المخيمات في إقليم كوردستان ونتمنى من حكومة الإقليم فسح المجال أمام العوائل النازحة التي ترغب بالعودة لمساعدتنا على إنهاء ملف النزوح». وقالت: «المسؤول عن المخيمات في اقليم كوردستان وزارة الداخلية، والإدارة داخل المخيمات هي لمنظمة بارزاني».

وأضافت وزيرة الهجرة: «نحن نشكر حكومة الاقليم التي استوعبت هذه الأعداد الكبيرة من النازحين، ولكن ينبغي فتح الباب لهؤلاء ويسمح لهم بالعودة الى مناطقهم، لا أن يتم غلق الباب بوجههم ومنعهم من مغادرة المخيمات».

وأكدت الوزيرة أن هناك العديد من التقارير الدولية التي تتحدث عن الانتهاكات في مخيمات النازحين باقليم كوردستان، قائلا: «هناك ٢٦ مخيما في اقليم كوردستان لم يغلق منها حتى الآن مخيم واحد».

داخلية الاقليم تتهم الوزيرة بالمزايدة

وفي بيانها ترد وزارة الداخلية في الاقليم على وزيرة الهجرة الاتحادية، دون الاشارة الى العدد الحقيقي للنازحين واللاجئين في الاقليم وعدد المخيمات، وتقول: «مثل هذه الرؤى والتصريحات تخالف رغبات النازحين، وتتستر على الحقائق، ولا تخدم بأي شكل أوضاع النازحين وتطبيع حياتهم»، وبحسب البيان فإن «السبب الرئيسي لعدم عودة النازحين يكمن في وجود قوى غير شرعية بمنطقة شنكال، وعدم تنفيذ الاتفاق بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية بشأن تطبيع الأوضاع في شنكال».

الديمقراطي يستخدم النازحين لأغراض انتخابية

حسب آخر احصائية لدائرة الهجرة والمهجرين في الاقليم فإنه يوجد اكثر من ٩٠٠ الف نازح ولاجئ في اقليم كوردستان، وتقول عضو في برلمان كوردستان: «إن الحزب الديمقراطي يستغل ملف النازحين لأغراض انتخابية».

وأكدت روزان حمه رشيد عضو برلمان كوردستان في تصريح لـ PUKMEDIA: «أن الحزب الديمقراطي وعن طريق الحكومة المتمثلة بوزارة الداخلية لايسمح بعودة النازحين الى مناطقهم الاصلية لان الديمقراطي يتاجر بأصواتهم ويستغلها للانتخابات». مضيفة «من المرتقب ان تجري الانتخابات خلال السنة الحالية لذا فإن الحزب الديمقراطي يقف عائقا امام عودة النازحين حيث يستغل اصواتهم ويحصل عن طريقها على الكثير من المقاعد في انتخابات مجالس المحافضات، اضافة الى الاتجار بملف النازحين على الصعيد الدولي».

PUKmedia

الباحث بلال وهاب:

صعود القوة الكردية وسقوطها في العراق

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

مقدمة: على الرغم من الإنجازات البارزة التي حققتها «حكومة إقليم كردستان» خلال فترة دامت ثلاثين عاماً، إلا أن سعيها اللامتناهي من أجل الاستقلال الاقتصادي لم يؤد سوى إلى ترسيخ انقساماتها الداخلية ونظام حكمها المستفحل بالفساد بينما حوّلت اعتمادها – من العراق إلى تركيا، ومن المساعدات الخارجية إلى عائدات النفط.

إذا كانت «حرب الخليج» عام ١٩٩١ قد أسفرت عن قيام «حكومة إقليم كردستان»، فإن الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ قد دفعها إلى المستقبل.

ففي بداية الغزو، كانت «كردستان العراق» بمثابة الجبهة الشمالية للحرب، مما رفع من مكانة «حكومة

الإقليم». وأدى القضاء على النظام البعثي في العراق برئاسة صدام حسين إلى تعزيز حقوق الكرد وتمكين قوتهم السياسية والاقتصادية من النمو.

ومقارنةً بالعنف والفتنة الطائفية التي عصفت ببقية أنحاء البلاد في ظل الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة، اعتبرت طبقة النقاد الأمريكيين «إقليم كردستان العراق» «ملاذاً آمناً» و«واحة لياقة» - وهي رواية شجعتها «حكومة الإقليم» من خلال حملة علاقات عامة تصف كردستان بـ «العراق الآخر».

لقد جلب عام ٢٠٠٣ معه وحدة الهدف بين الأحزاب الكردية في العراق. فقد استفادت من علاقاتها القائمة منذ زمن بعيد مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما الجهتان الرئيسيتان اللتان فرضتا منطقة حظر الطيران في أعقاب «حرب الخليج» الأولى وأكبر مناصرتين لتغيير النظام في عام ٢٠٠٣.

> **الغزو الأمريكي عام 2003 قد دفعها إلى المستقبل**

وعلى الرغم من استمرار الخلافات، أجرت الأحزاب الكردية محادثاتها بانسجام تام في بغداد، خاصة في السنوات الأولى التي أعقبت الغزو.

فقد عملت على تكريس سلطاتها وحقوقها الجديدة في دستور العراق لعام ٢٠٠٥، الذي اعترف بكردستان كإقليم رسمي ومنح «حكومة إقليم كردستان» سلطة الحكم بشكل مستقل إلى حد كبير عن بغداد.

كما دعمت الأحزاب الكردية بالكامل الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥، ونتيجة لهذه الجهود، اكتسبت نفوذاً كبيراً داخل الدولة العراقية.

ويشكل الأعضاء الكرد في مجلس النواب كتلة مهمة غالباً ما تؤدي إلى قيام الحكومات أو إسقاطها وسن التشريعات أو إبطالها. وفي نظام المحاصصة - الممارسة غير الرسمية بل المستمرة للتقسيم العرقي والطائفي للمناصب العليا - لم يحظَ العراق برؤساء كرد إلا اعتباراً من عام ٢٠٠٦، وشغل الكرد في بعض الأحيان مناصب نواب رئيس مجلس النواب وتولّوا حقائب وزارية رئيسية مثل المالية والشؤون الخارجية.

لكن العمل داخل جهاز الدولة أربك الدور الكردي في بغداد. فمن ناحية، سعت «حكومة إقليم كردستان» إلى الحصول على أكبر حصة ممكنة من سلطات الدولة وعائداتها.

ومن ناحية أخرى، ونظراً للمخاوف الكردية التاريخية من حكومة مركزية قوية، استثمر الكرد أيضاً في قدرتهم على الانفصال، كما اتضح من الاستفتاء على الاستقلال في عام ٢٠١٧.

واليوم، تواجه «كردستان العراق» تحديات خارجية، أبرزها ضغوط قانونية ومالية من قبل الحكومة الاتحادية في بغداد وتهديدات بهجمات إيرانية وتركية. ولكن التهديد الفعلي الذي تتعرض له «حكومة إقليم كردستان» ليس خارجياً.

فبعد ثلاثين عاماً من تأسيسها و ٢٠ عاماً من الغزو الأمريكي، تفتقر «حكومة الإقليم» إلى رؤية واضحة لمستقبلها - كما لو أنها تمر بأزمة منتصف العمر. وفي ظل خطر فقدان دورها المهم، تواجه احتمال حدوث انفجار داخلي بسبب عدم اليقين الاقتصادي والانقسامات الداخلية المزمنة والمؤسسات الضعيفة.

البحث عن الثروة

لطالما كان أساس كفاح الكرد في العراق في نضالهم من أجل الحكم الذاتي قائماً على مظالمهم كأقلية عرقية مضطهدة. فقد اكتسب الحكام الكرد الشرعية من خلال الدفاع عن حقوق الكرد.

ولكن بعد «حرب الخليج» الأولى وانتخابات عام ١٩٩٢، حلت الشرعية الديمقراطية محل هذه السمعة الثورية. فقد أسفرت الانتخابات عن قيام «حكومة إقليم كردستان» وأوصلت حزبين، هما «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، إلى السلطة السياسية الرسمية.

ومنذ ذلك الحين، ارتبط كل من هذين الحزبين الكرديين الرئيسيين ارتباطاً وثيقاً بعائلة محددة – عائلة الطالباني التي تقود «الاتحاد الوطني الكردستاني»، وعائلة بارزاني التي تتزعم «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، حيث يتربع حالياً جيليهما الثاني والثالث، على التوالي، على رأس السلطة في الإقليم.

وأسفرت الحرب الأهلية في «كردستان العراق» بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨ عن زعزعة مصداقية كلا الحزبين، مما أدى إلى تقسيم الإقليم إلى إقطاعين يتألف كل منهما من حزب واحد ولا يزالان قائمين حتى اليوم.

وفي غضون ذلك، وعلى مدى العقدين الماضيين، تولى جيل جديد من كل أسرة حاكمة دور القيادة، فافتقرت شرعية «كردستان العراق» إلى المكانة الثورية والديمقراطية على حد سواء، وظهرت التنمية الاقتصادية كبديل.

وفي الواقع، ترجمت «حكومة إقليم كردستان» فرص ما بعد الغزو بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤ إلى ازدهار اقتصادي. فقد أدت فورة البناء في تلك الفترة إلى زيادة مساحة العاصمة أربيل إلى أكثر من الضعف.

وتقول «حكومة الإقليم» أنها أعادت بناء ٦٥ في المائة من المناطق الريفية في كردستان التي دُمرت خلال حملة الأنفال للتطهير العرقي في عام ١٩٨٨.

ويقع مقر اثنتين من شركات الهاتف الخلوي الوطنية العراقية الثلاث في كردستان، كما يضم الإقليم عدداً كبيراً من الفنادق والمجتمعات المسوَرة والمدارس الخاصة، بما في ذلك جامعتان على الطراز الأمريكي.

وبحلول عام ٢٠٠٥، كانت «حكومة إقليم كردستان» قد شيدت مطارين دوليين، في السليمانية وأربيل، مما أدى إلى فك قيود الإقليم غير الساحلي.

ويمكن للزوار الأجانب الحصول على تأشيرات عند وصولهم، وهي سياسة لم تتبناها الحكومة العراقية إلا في عام ٢٠٢١. وأدت العمليات الجماعية للتوظيف العام إلى خفض البطالة، على الرغم من أن العمال الأجانب ملأوا جزءاً كبيراً من فجوة المهارات.

> **كردستان العراق» بمثابة الجبهة الشمالية للحرب**

فضلاً عن ذلك، أسفر قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦، الذي قدم امتيازات للمستثمرين مثل ملكية الأراضي والإعفاءات الضريبية وإعادة الأرباح إلى الوطن، إلى مساعدة «حكومة الإقليم» على جذب رؤوس أموال محلية وأجنبية كبيرة.

واليوم، يفوق عدد الشركات الأجنبية المسجلة في الإقليم ٣٠٠٠ شركة. وعلى الصعيد الدبلوماسي، تستضيف «حكومة الإقليم» ٤٢ قنصلية ولديها ١٤ مكتباً تمثيلياً في جميع أنحاء العالم.

واستفادت «كردستان العراق» لأقصى درجة من موقعها الجغرافي وأمنها، وأصبحت طريقاً ووجهة تجارية إقليمية مهمة. فتركيا، التي تمر حدودها البرية الوحيدة مع العراق عبر «إقليم كردستان»، هي الشريك التجاري الأكبر لـ «حكومة الإقليم».

وفي عام ٢٠١٧، بلغ حجم التجارة بين تركيا و«كردستان العراق» ٢/٥ مليار دولار، مما يمثل ما يقرب من ثلث إجمالي تجارة أنقرة مع العراق. وبالمثل، يصل

ثلث واردات العراق من إيران – التي تقدر بنحو ٢/٤ مليار دولار في السنة – إلى «كردستان العراق».

وعلاوةً على ذلك، تمر ٥٠ في المائة من صادرات إيران إلى العراق عبر المعابر الحدودية الخاضعة لسيطرة «حكومة إقليم كردستان».

من المساعدات الخارجية إلى الاتحادية النفطية

منح نظام الحكم الاتحادي المقترح في دستور عام ٢٠٠٥ «حكومة إقليم كردستان» دوراً هاماً في إدارة موارد النفط والغاز في الإقليم.

وكانت هذه البنود بمثابة ضمانة: ففي حالة فشل العراق الجديد، سيكون من الممكن لكردستان المستقلة اقتصادياً اتخاذ الخطوة التالية نحو إقامة الدولة، وهو حلمها القومي ما قبل الأخير.

وتوخى الدستور نظاماً اتحادياً بترولياً تتشارك فيه الحكومة العراقية الاتحادية و«حكومة إقليم كردستان» المسؤولية عن سياسة النفط والعائدات.

ولكن في السنوات التي أعقبت المصادقة على الدستور، فشل مجلس النواب العراقي باستمرار في إقرار قانون وطني للنفط والغاز من شأنه تنظيم قطاع الطاقة وتحديد هذه الأدوار المشتركة.

وفي خطوة استباقية، أقر مجلس النواب الكردي قانون الموارد الطبيعية الخاص به في عام ٢٠٠٧ وبدأ في إبرام حوالي ٥٥ عقداً مع شركات نفط دولية.

وبينما أكدت الحكومة الاتحادية أن هذا القانون غير دستوري وأن عقود النفط غير قانونية، إلاّ أن «حكومة الإقليم» مضت قدماً (في سياستها). فقد اعتمدت عقود مشاركة الإنتاج، المفضلة في هذا المجال، زالتي منحت شركات النفط الدولية حصة من الأصول البترولية في الإقليم. وساعدت هذه المقاربة «الأصغر والأسرع والأخف»، وفقاً لنائب رئيس الوزراء قوباد طالباني في مقابلة مع كاتب هذا المقال في عام ٢٠١٢، على تحفيز قطاع الطاقة الكردي.

فقد احتلت الشركات الصغيرة أو المنقبون عن النفط الصدارة، ولكن سرعان ما تبعتهم شركات النفط الكبرى. وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وقّعت كل من «إكسون موبيل» و«شيفرون» على عقود للاستكشاف مع «حكومة إقليم كردستان»، مما عزز المكانة القانونية لقطاع الطاقة في الإقليم على نحو بارز.

ولم تطلب «حكومة الإقليم» الإذن أو الإعفاء من بغداد، وهي مقاربة أتت بثمارها من نواحٍ عديدة. فبحلول منتصف عام ٢٠٢٢، كانت «حكومة إقليم كردستان» تنتج ما يقرب من ٤٥٠ ألف برميل من النفط يومياً، تم تصدير معظمها عبر خط الأنابيب المستقل في الإقليم عن طريق تركيا.

> **جلب عام 2003 معه وحدة الهدف بين الأحزاب الكردية في العراق.**

وفي الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ وحده، حققت مبيعات النفط في «كردستان العراق» إيرادات إجمالية بقيمة ٣/٧٧ مليار دولار.

وفي حين أنه لم يصل سوى ٤١ في المائة من هذه الإيرادات إلى خزائن «حكومة الإقليم» (كان الباقي مخصصاً لدفع تكاليف قطاع النفط بالإضافة إلى خدمة ديون الحكومة)، إلاّ أن «حكومة الإقليم» جنت ١/٥٧ مليار دولار.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فقد بلغ الإنتاج الذي سوّقته «حكومة إقليم كردستان» حوالي ٥/٣ مليار متر مكعب سنوياً في عام ٢٠٢١.

ولكن كانت هناك مكاسب للتكلفة. فادعاء الحكومة

الاتحادية ملكيتها للنفط الكردي أرغم «حكومة إقليم كردستان» على بيعه بأسعار منخفضة نظراً للمخاطر السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت الخلافات بين أربيل وبغداد حول عائدات النفط والجمارك في عام ٢٠١٤، مما دفع بغداد إلى اقتطاع حصة «حكومة الإقليم» من الميزانية الوطنية.

وفي عام ٢٠٢٢، قضت «المحكمة الاتحادية العليا» في العراق رسمياً بعدم دستورية قانون الموارد الطبيعية الخاص بـ «حكومة إقليم كردستان» وعدم قانونية عقودها وصادراتها النفطية. كما رفعت الحكومة العراقية دعوى قضائية ضد تركيا في محاكم التحكيم الدولية بشأن السماح لـ «حكومة الإقليم» باستخدام خط الأنابيب العراقي التركي دون موافقة بغداد.

وأثناء كتابة هذا المقال، أيدت المحكمة موقف العراق، مما أرغم تركيا على وقف صادرات نفط «حكومة الإقليم». ولا يزال مستقبل قطاع الطاقة المستقل في «حكومة إقليم كردستان» غير مؤكد.

وحيث أن «حكومة الإقليم» عازمة على الاستقلال بصورة أكثر عن بغداد، فقد أصبحت تعتمد على كيانات وعوامل أخرى خارجة عن سيطرتها، بما فيها أسعار النفط العالمية وسعر صرف الدولار مقابل الدينار، وعلى تركيا التي يمر عبرها خط الأنابيب.

وبدأت نقاط ضعف هذه المجموعة تظهر في عام ٢٠١٤، عندما تسبب توسُّع تنظيم «الدولة الإسلامية» في قيام شركات النفط الدولية بسحب مشاريعها المرتقبة أو تعليقها. وعوّضت «حكومة إقليم كردستان» الخسائر من خلال استيلائها على حقول نفط كركوك في أعقاب انسحاب الجيش العراقي، مما ضاعف صادرات «حكومة الإقليم» من النفط الخام إلى ٥٥٠ ألف برميل في اليوم.

ولكن هبوط أسعار النفط عرقل هذه المكاسب، إذ انخفض سعر البرميل الواحد من نسبة قصوى بلغت ١١٥ دولاراً في حزيران/يونيو ٢٠١٤ إلى ٧٠ دولاراً في كانون الأول/ديسمبر (من ذلك العام) و٣٥ دولاراً بحلول شباط/فبراير ٢٠١٦. ووصف نائب رئيس الوزراء قوباد طالباني الوضع المالي المتردي لـ «حكومة إقليم كردستان» في ذلك الوقت بأنه «تسونامي اقتصادي».

ومن المظاهر الواضحة على فقدان الثقة في «حكومة الإقليم» قيام موجة جديدة من الهجرة إلى أوروبا. وبحلول عام ٢٠٢١، ونتيجة لهذه العوامل، من بين أمور أخرى، واجهت «حكومة الإقليم» ديوناً بقيمة ٣١٫٦ مليار دولار.

> **التهديد الفعلي الذي تتعرض له حكومة الإقليم ليس خارجياً**

الانقسامات الداخلية والضعف المؤسسي

في السنوات الأخيرة، ظهرت انقسامات بين العائلتين الحاكمتين في «كردستان العراق»، والتي برزت مع ضعف الأحزاب السياسية في الإقليم. فبعد وفاة مؤسس «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال طالباني في عام ٢٠١٧، تولى نجله الأكبر وابن أخيه رئاسة الحزب بصورة مشتركة.

وفي عام ٢٠٢١، نشب نزاع بين أبناء العم بافل ولاهور طالباني، ونجح الأول بالإطاحة بالثاني.

وفي غضون ذلك، يستعر صراع على السلطة في عائلة بارزاني بين اثنين من أبناء العمومة، والذي من شأنه الإخلال بتماسك «الحزب الديمقراطي الكردستاني» وحكومة الإقليم بأكملها. وتعكس هذه الصراعات الداخلية نقاط ضعف مؤسساتية على نطاق واسع وتراجع الديمقراطية في «إقليم كردستان».

على سبيل المثال، كانت مؤسسات «حكومة الإقليم» متضعضعة وغير مستعدة على الإطلاق لمواجهة

«التسونامي الاقتصادي» الذي بدأ في عام ٢٠١٤.

وكانت المرّة الأخيرة التي أقرّ فيها مجلس نواب «إقليم كردستان» ميزانية هي في عام ٢٠١٢. وشهد القطاع العام تضخماً خارجاً عن السيطرة، مما أدى إلى مزاحمة وظائف القطاع الخاص. وبحلول عام ٢٠١٧، كانت «حكومة إقليم كردستان» أكبر القطاعات توفيراً للعمالة في كردستان، حيث كانت توظف نصف القوى العاملة، أي ما يقرب من ١/٤ مليون شخص، بتكلفة ٧٥٠ مليون دولار شهرياً.

وقد أدّى الفساد وعدم الكفاءة إلى تشويه التوظيف في القطاع العام، مع وجود الآلاف من الموظفين الوهميين ومزدوجي الوظائف والمعاشات التقاعدية والمتقاعدين غير المستحقين، في حين يدين القطاع الخاص الناشئ بوجوده لشركات قابضة يملكها أو يسيطر عليها أفراد من العائلتين الحاكمتين في كردستان.

ولتجنب قيام قطاع الطاقة في «حكومة الإقليم»، بكشف أوراقه لبغداد، أصبح غامضاً وغير خاضع للمساءلة على نحو متزايد.

وتتمتع قوات «البيشمركة» بنفوذ وهَيْبة واستمرت في حشد دعم شعبي وسياسي كبير، لا سيما خلال مشاركتها مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، إلا أن الصدع السياسي الهائل بين «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» قلل من قيمة «إقليم كردستان» كشريك للولايات المتحدة وقلص النفوذ الكردي في بغداد.

وليست هناك حسابات دقيقة متاحة عن عدد مقاتلي «البيشمركة»، إلاّ أنه يقدَّر ما بين ١٦٠,٠٠٠ مقاتل وضعف هذا العدد. وأقر رئيس الوزراء الإقليم مسرور بارزاني أن قوات «البيشمركة» تضم جنرالات في صفوفها أكثر من أولئك في صفوف الجيش الأمريكي أو الصيني.

ومنذ بدء الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، قدمت الولايات المتحدة رواتب وتدريبات لوحدات «البيشمركة» مقابل الوعد بتوحيدها تحت قيادة «حكومة إقليم كردستان» بدلاً من الحزبين الحاكمين. ولكن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و «الاتحاد الوطني الكردستاني» يرفضان التنازل عن السيطرة على وحداتهما – وهو موقف أشارت إليه «قوات الحشد الشعبي» في ازدرائها للسلطة الوطنية.

وبشكل عام، تدهورت سمعة «حكومة إقليم كردستان» من ناحية تقدير الديمقراطية وحقوق الإنسان في السنوات منذ عام ٢٠٠٣. وبسبب الحرب الأهلية والانقسامات الداخلية في تسعينيات القرن الماضي، لم تُجرَ الانتخابات الثانية لمجلس النواب في الإقليم إلا بحلول عام ٢٠٠٥، أي بعد ١٣ عاماً من الانتخابات الأولى.

> **اكتسب الحكام الكرد الشرعية من خلال الدفاع عن حقوق الكرد**

ولم تُجرَ الانتخابات اللاحقة إلا بعد تأخيرات كبيرة. وأصبح الفوز الانتخابي والسلطة غير منسجمين بشكل متزايد في الإقليم. فعندما فاز حزب «كوران» المعارض غير المسلح بالمرتبة الثانية في انتخابات عام ٢٠٠٩، بحصوله على أصوات أكثر من تلك التي حصل عليها «الاتحاد الوطني الكردستاني»، لم يسمح الحزبان الحاكمان لحزب «كوران» بمشاركتهما السلطة.

وعلى الرغم من انتهاء ولاية الرئيس مسعود بارزاني في عام ٢٠١٥، إلا أنه لم يترك منصبه إلا في عام ٢٠١٧، مما أدى فعلياً إلى إغلاق مجلس النواب الكردي لمدة عامين من أجل تمديد فترة ولايته. فلا عجب في أن نسبة المشاركة في الانتخابات الكردية تشهد تراجعاً مطرداً.

مستقبل «حكومة إقليم كردستان»

على الرغم من السردية المستمرة المتعلقة بمظالم

الكرد العراقيين وشعورهم بالضحية، إلاّ أنهم مارسوا سلطة وحرية اختيار كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية. ويواصل قادة «حكومة الإقليم» السعي وراء الحصول على المزيد من السلطة والاستقلالية، ولكن لأي غاية؟

فعلى الرغم من الانتعاش الذي شهدته السياسات الكردية بعد الغزو في أعقاب عقود من الحرب والإبادة الجماعية والإهمال، إلا أنها لم تنجح في التخلص من الانقسامات الداخلية المزمنة. ويظل الاقتصاد وقوات «البيشمركة» المؤسسات الأكثر تطوراً في الإقليم والتي يمكنها أن تدعم كردستان المستقلة.

وفي حين استخدمت «حكومة إقليم كردستان» السياسة الاقتصادية للتحول نحو الاستقلال السياسي، إلا أنها لم تنتج بعد نموذجاً اقتصادياً قابلاً للتطبيق. وفي الواقع، على الرغم من سجل ٣٠ عاماً من الإدارة الناجحة لاقتصاد إقليمي، إلاّ أن السعي اللامتناهي للاستقلال الاقتصادي لم يؤدِ سوى إلى تحويل التبعية من العراق إلى تركيا أو من المساعدات الخارجية إلى عائدات النفط.

وتُظهر السياسة الاقتصادية الخاصة التي ظهرت ببطء، مثل صورة بولاروید، على مدى العقدين الماضيين، سمات الاشتراكية والأسواق الحرة ونظام الحكم المستفحل بالفساد. وفي غضون ذلك، يبقى الوصول إلى السلطة والثروة مرتبطاً بالسياسة وليس بالنشاط الاقتصادي.

لقد اختبر استفتاء الاستقلال لعام ٢٠١٧، الذي دعا إليه رئيس الإقليم آنذاك مسعود بارزاني، الأصول العسكرية والاقتصادية لـ «إقليم كردستان». ولم يكن بإمكان المجتمع الدولي ولا جيران «إقليم كردستان» تحمّل إعادة رسم حدود الشرق الأوسط، ولم تكن «حكومة الإقليم» مستعدة لتحمل التكاليف الاقتصادية والسياسية لجهدها الرامي إلى الانفصال عن العراق.

وكلّف الاستفتاء وعواقبه «حكومة الإقليم» المكاسب التي حققتها في أعقاب غزو تنظيم «الدولة الإسلامية» في عام ٢٠١٤، والتي شملت كركوك وحقولها النفطية، التي استعادها الجيش العراقي و«قوات الحشد الشعبي» بعد مواجهة مسلحة مع «البيشمركة».

ومع ذلك، كان الأمر الأكثر ضرراً هو الإجابة الواضحة التي وفّرها الاستفتاء على سؤال كان غامضاً حتى الآن: هل بإمكان «حكومة إقليم كردستان» أن تصبح دولة مستقلة؟

ومع تعمق الانقسامات الكردية وتحسن الوضع الأمني في بقية أنحاء العراق، يتحوّل ميزان القوى الذي كان سابقاً لصالح «حكومة إقليم كردستان» لصالح بغداد. ومنذ الاستفتاء، اختلف قادة «حكومة الإقليم» على الرؤى المتعلقة بمركزهم داخل العراق وعلى خطط إنقاذ قطاع الطاقة المضطرب في الإقليم.

> **يستعر صراع على السلطة في عائلة بارزاني بين اثنين من أبناء العمومة**

والأسئلة التي تطرح نفسها هنا، هل ينبغي أن يبقى الاقتصاد الكردي مرهوناً بالمساعدات الخارجية والنفط وتحويلات الميزانية من بغداد، أم يمكنه بناء اقتصاد قوي من خلال الإصلاح والتنويع؟ هذه الأسئلة هي من بين تلك التي أثيرت على مدى السنوات العشرين الماضية. إذا سيتم الإجابة عنها وكيف ستكون هذه الإجابة سيحددان مستقبل «إقليم كردستان».

*بلال وهاب هو «زميل فاغنر» في معهد واشنطن. وتم نشر هذه المقالة ايضافي على موقع «مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات».

يوست هيلترمان:

كردستان العراق بعد عشرين عاماً

*مجموعة الازمات الدولية

يشكل النوروز، والاحتفال بالسنة الجديدة بالنسبة للفرس، والكرد وكثير غيرهم، حلول الربيع، وهو وقت يتسم بالتجدد والبهجة.

أما بالنسبة لكرد العراق، فإن المناسبة حلوة ومرة في الآن نفسه، لأنه في فصل الربيع قبل ٣٥ عاماً، عند قرب انتهاء الحرب الإيرانية–العراقية، اكتسح الجيش العراقي الريف الكردي، فدمَّر القرى وقتل السكان. قُتل في تلك الأحداث نحو ١٠٠،٠٠٠ رجل، وامرأة وطفل على نحو منهجي في مواقع في صحراء العراق الجنوبية خلال ما سماها نظام صدام حسين حملة 'الأنفال' ضد المعارضة الكردية. اليوم، بعد عشرين عاماً من الغزو الامريكي، تحرر الكرد من مثل ذلك القمع، وتعود المجتمعات الريفية ببطء إلى الحياة.

تذوق الكرد طعم درجة من الحرية قبل باقي سكان العراق. ففي عام ١٩٩١ ، وفي أعقاب حرب الخليج الأولى، انتفضوا ضد النظام. دفع تمردهم التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الذي أخرج الجيش العراقي من الكويت إلى تأسيس منطقة حظر للطيران وملاذ آمن صغير في شمال العراق. أقنعت هذه التدابير مجتمعة القيادة العليا العراقية بسحب قواتها من إقليم كردستان، وفي العام التالي، بدأ الحزبان

الكرديان اللذان نزل مقاتلوهما من الجبال لقيادة التمرد بمحاولة إنجاح الحكم الذاتي الذي تحقق بحكم الأمر الواقع. صارع الحزبان لتحقيق ذلك على مدى السنوات القليلة التالية، حيث أجريا انتخابات وأنشأا حكومة لتقاسم السلطة بينما كان الديكتاتور العراقي يرمقهما بسخط من بغداد. لكن سرعان ما بدأا بمحاربة بعضهما بعضاً في صراع على الموارد الاقتصادية، وبصورة رئيسية على الرسوم الجمركية، في صراع مدمر انتهى فقط عبر وساطة امريكية.

عندما غزت الولايات المتحدة العراق في عام ٢٠٠٣ وأطاحت بصدام حسين، كان الحزبان اللذان قسما الإقليم الكردي، يحكمان المناطق التي يسيطران عليها من خلال إدارتين متوازيتين.

أكدت هذه الأحداث على وجود واقع نشأ جميع الكرد عليه ووجدوا أنه لا فكاك منه. فعلى مدى تاريخهم الحديث، لم يتمكن الكرد من تفادي الفخ الذي نصبته لهم القوى الاستعمارية، والمتمثل في تقسيم مناطقهم التقليدية بين أربع أمم–دول معادية لهم (إيران، والعراق، وسورية وتركيا)، وهو ما تركهم دون منفذ بحري ودون دولة خاصة بهم.

ولم يكن ذلك لأنهم لم يحاولوا تحقيق ذلك. وأتى الغزو الامريكي، الذي حدث في الربيع، ليمنح كرد العراق آمالاً متجددة بأنهم سيكونون أقل اعتماداً على بغداد، وعبر مفارقة تتمثل في لعبهم دوراً بارزاً في السياسة العراقية، بل دور مرجح في من يحكم العراق.

في إقليم كردستان، أعادوا توحيد حكومتهم (ولو إنهم لم يوحدوا قواتهم الأمنية أو أجهزتهم الاستخبارية)، وفي بغداد، قدموا مدخلات أساسية في دستور عام ٢٠٠٥، الذي أنشأ إقليماً كردياً اتحادياً يتمتع بصلاحيات غير مسبوقة، وحصلوا على موافقة غير رسمية على أن يكون الرئيس كردياً.

وبمرور الوقت، بدأوا باستغلال حقول النفط في كردستان وأنشأوا مساراً خاصاً بهم للعائدات المتأتية من تصديره. دفعوا بحقهم في إقامة دولة خاصة بهم في المحافل الدولية وبدأوا بالتحضيرات لتحقيق الاستقلال عندما يصبح الوقت مناسباً.

لكن التطورات التي حدثت على مدى السنوات الخمس الماضية، والمتمثلة في تعزيز المكانة الثانوية للكرد في العراق، أظهرت أن هذه الآمال لم تكن في محلها.

> **"منح الغزو الامريكي الكرد أملاً متجدداً في تخفيف القيود التي تربطهم ببغداد"**

أولاً، في عام ٢٠١٧، فشل محاولة حكومة إقليم كردستان لإجراء استفتاء على الاستقلال بدلاً من تحقيق تطلعات طال أمدها، دفع بغداد لإعادة قواتها إلى حزام من المناطق المتنازع عليها، بما فيها كركوك الغنية بالنفط، وفصلت بذلك إقليم كردستان عن باقي أنحاء العراق.

ثم، في شباط/فبراير ٢٠٢٢، أتى قرار المحكمة الاتحادية العليا ليعلن أن وحدها الحكومة الاتحادية تتمتع بالحق الدستوري في تصدير النفط الخام، الأمر الذي ينزع الشرعية عن مبيعات النفط التي يقوم بها إقليم كردستان.

شهد آذار/مارس ٢٠٢٣ ظهور عقبة أخرى أمام رغبة حكومة إقليم كردستان بالاحتفاظ بمصدر مستقل للإيرادات. إذ حكمت محكمة التحكيم الدولية في باريس بأن أنقرة كانت قد انتهكت المعاهدة الثنائية

التي أبرمتها مع بغداد في عام ١٩٧٣ (والتي جددت في عام ٢٠١٠) التي تعطي للحكومة الاتحادية العراقية السلطة الحصرية على مبيعات النفط العراقي من خلال أنبوب يمر إلى تركيا.

استجابة لذلك، قامت تركيا فوراً بإغلاق خط الأنابيب على أراضيها، والتي كانت الحكومة الكردية تستعمله لضخ ٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً إلى السوق من حقول في كركوك وفي إقليم كردستان. (لقد استعملت الحكومة الاتحادية نفس خط الأنابيب لتصدير ٧٥,٠٠٠ برميل يومياً من نفط كركوك إلى جيهان قرب الساحل التركي على البحر المتوسط، بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان.)

لقد ثبطت جميع هذه الأحداث إلى حد ما من روح النوروز في كردستان العراق اليوم، بعد عشرين عاماً من الغزو الامريكي.

في زيارة قمت بها مؤخراً، رأيت ريفاً تغطيه خضرة غامقة بشكل مدهش، ارتوت بأمطار الربيع. خلال ما لا يزيد عن شهر، ستكون هذه التلال المتجاورة قد بدأت بالاصفرار، تحت وهج شمس لا ترحم.

وكما هو حال الفصول، كذلك حال السياسة: إعادة إحياء مشهدية لكن مؤقتة، تلاها على نحو عاجل الاقتتال الداخلي وبلاء الفساد (غاندالي باللغة الكردية). منذ خرج الحزبان الرئيسيان من مخابئهما الجبلية لفرض سيطرتهما، وهما يعدان بمستقبل أفضل بكثير.

وقد حققا تقدماً كبيراً في قيادة السكان الذين يحكمانهم وإخراجهم من حالة البؤس التي كانوا يعيشونها. في أواخر تسعينيات القرن العشرين، كان برهم صالح، رئيس العراق بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، رئيس وزراء إحدى الحكومتين الكرديتين المتوازيتين، وهي تلك التي تتخذ من السليمانية مقراً لها.

فعل ثلاثة "أشياء" عظيمة للمدينة، على حد تعبير أحد سكانها: لقد بنى مطاراً، وأنشأ الجامعة الامريكية في العراق وخصص قطعة أرض كبيرة لكي تكون حديقة عامة.

وبجمع هذه "الأشياء" الثلاثة، سواء كان ذلك متعمداً أم لا، فإن صالح منح الكرد الذين طالما عانوا في ظل الحكم القمعي للنظام السابق أكثر شيء يرغبونه في حياتهم، وهي حرية التنقل، والتفكير والتجمع دون خوف. بعبارة أخرى، منحهم الأوكسجين، إضافة إلى بعض المال الذي يقيم أودهم.

> **رغم التقدم الكبير فإن المأزق الكردي التاريخي ما يزال قائماً**

لكن رغم هذه الإنجازات (يمكن للمرء أن يذكر أيضاً مراكز التسوق المبهرجة، وفنادق الخمسة نجوم والشركات الأجنبية التي تُدخل العملة الصعبة)، فإن الحزبين أفسدا الأمور.

لقد تميز حكمهما بالواسطة والمحسوبية ونهب المال العام ، في تنافسهما، بل حتى تقاتلهما، على الغنائم: العائدات النفطية، والرسوم الجمركية التي تُفرض على الحدود التركية والإيرانية، والرشى من الشركات الأجنبية. في عام ٢٠١٤، وبسبب انخفاض أسعار النفط والمعركة مع الحشود المهاجمة لتنظيم الدولة الإسلامية، بدأ المجتمع في مواجهة صعوبات مالية.

جُمدت رواتب القطاع العالم الذي يعتمد عليها معظم الناس أو خُفضت، وتدهور الاقتصاد بشكل كبير، رغم أن المتمردين الذين تحولوا إلى زعماء عائلات

وعشائر مع ذريتهم، استمروا في مراكمة الثروات.

المفارقة المؤلمة هي أن الآلية التي استعملها الكرد لتحاشي اللعنة المزدوجة لعدم تمتعهم بمنفذ بحري ولا بدولة – وهي الثروة النفطية – أصبحت هي نفسها سرطاناً في الجسد السياسي.

ثم أتى القمع – الذي كان أسوأ في أربيل، المقر المتجهم للحكومة الموحدة للإقليم، مما كان في السليمانية، التي تتمتع بمجتمع أكثر انفتاحاً ومشهداً ثقافياً مزدهراً.

يكرر القادة الكرد قولهم إنهم يريدون أن تصبح كردستان دبي الجديدة، في إشارة إلى المركز الاقتصادي الحيوي للإمارات العربية المتحدة. لكن في محاولتهم تقليد ذلك النموذج، تمكنوا من تبني المظاهر الاستبدادية لدبي قبل أي شيء آخر.

انخرط كلا الحزبان الرئيسيان في تكتيكات الدولة البوليسية، فحدّا من حرية التعبير وقمعا المعارضة، السرية منها والعلنية. وإذا كان الحزب الموجود في أربيل (الذي يشار إليه بحزب 'الملاليين'، المشتق من اسم الزعيم المُلا مصطفى البرزاني) أكثر كفاءة في ذلك، فلأن الحزب الآخر في السليمانية (الذي يُعرف أفراده بالجلاليين، نسبة إلى قائد الحزب الراحل، الرئيس العراقي السابق جلال طالباني) بدأ بالتفكك. لكن النزعة نحو الممارسات الاستبدادية هي نفسها.

خلال العام الماضي، استقرت أسعار النفط، وبدا أن الناس العاديين يعتقدون أن المرحلة الأسوأ في الأزمة الاقتصادية أصبحت وراءهم. لكني أحسست بوجود غضب يمور تحت السطح، عُبّر عنه في المجالس الخاصة من قبل بعض أصدقائي القدامى الذين كانوا منخرطين في نضال سري قبل عام ١٩٩١، إلى درجة أن الكلمات التي يختارونها لوصف القيادة لا تصلح للطباعة. حتى الآن لم يتمكن موظفو الدولة من استلام رواتبهم، ولا معاشاتهم التقاعدية بشكل كامل.

على هذه الخلفية، في آذار/مارس، مباشرة قبل النوروز، نظمت الجامعة الامريكية في العراق في السليمانية الدورة السابعة لمنتدى السليمانية، وهو مهرجان سنوي يجتذب الباحثين العراقيين والأجانب، ورجال الأعمال وممثلي وسائل الإعلام.

جمع صالح، الذي أصبح الآن رئيساً للجامعة ومنظم الفعالية، المجموعة المعتادة من الشخصيات البارزة: رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية، ورئيس إقليم كردستان ونائب رئيس وزرائه، وممثلة الأمم المتحدة في العراق، وآخرين.

> **اقترح قوباد طالباني خيار التفاوض على قانون تقاسم للعائدات مع بغداد**

في منتدى السليمانية، اقترح نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، قوباد طالباني، مقترحاً براغماتياً تماماً لكنه فاجأ كثيرين بين الجمهور.

اقترح أن تنسى حكومة إقليم كردستان موضوع السيطرة على حقول النفط، وأن تختار بدلاً من ذلك التفاوض على قانون تقاسم للعائدات مع بغداد لكل العراق، بما في ذلك إقليم كردستان.

بتعويم هذه الفكرة، بدا أنه يختلف مع التفسير الذي تبنته حكومة الإقليم منذ وقت طويل للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، الذي كان المستشارون الأجانب للقيادة الكردية بشأن حقول النفط قد وضعوه بشكل محدد لتعزيز تطلعات الإقليم إلى الاستقلال. أنكر طالباني علناً

أن لمقترحه طبيعة المراجعة (أو الثورية)، لكنه أقر بأنه ربما لا يمثل الإجماع داخل الحكومة الكردية.

في الواقع، فإن هذه الفكرة، التي تُطرح منذ بدأ إقليم كردستان بإنتاج النفط قبل خمسة عشر عاماً، تظهر الانقسام بين الملاليين والجلاليين (إلى الحد الذي يشكل فيه هؤلاء كتلتين متماسكتين)، ليس فقط على تقسيم الغنائم بل على مستقبل كردستان العراق.

إذ يريد الطرف الأول اتخاذ خطوات تبلغ ذروتها في تأسيس دولة كردية، في حين أن الطرف الثاني راضٍ بالاستمرار بالعيش في عراق اتحادي يمنح إقليم كردستان حصة منصفة من الكعكة الكلية، وهي أكبر بكثير مما يستطيع الإقليم أن ينتجه.

وهكذا، فإن فكرة طالباني تستحضر النزاعات المريرة التي أدت إلى الصراع الأخوي بين الحزبين في تسعينيات القرن العشرين. وبات الحديث عن حرب أهلية شائعاً مرة أخرى.

تخوض حكومة بارزاني مفاوضات مع الحكومة الاتحادية برئاسة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني للتوصل إلى ترتيب جديد.

يريد الكرد بيع نفطهم، بينما تريد بغداد ضخ نفطها من حقل كركوك عبر خط الأنابيب الكردي إلى تركيا في غياب بديل لها عن ذلك. (إذ دمر تنظيم الدولة الإسلامية خط الأنابيب العراقي من كركوك إلى تركيا في عام ٢٠١٤.) في مطلع نيسان/أبريل، توصل الطرفان إلى اتفاق مؤقت لاستئناف الصادرات النفطية، لكنه يبقى دون تنفيذ. تعطي الاحتياطيات النفطية في الإقليم الحكومة الكردية نفوذاً على بغداد، بالنظر إلى أنها تسيطر على خط الأنابيب الشمالي. لكن الكرد لا يستطيعون الالتفاف على القرارات الاقتصادية للعاصمة، التي تمرر جميع مبيعات النفط الخارجية من خلال هيئة التصدير الاتحادية.

إذن، ما هو موقف كردستان العراق؟

القيادة التي نزلت من الجبال وأحكمت سيطرتها عندما أخرجت الولايات المتحدة وحلفاؤها النظام العراقي، أولاً من الإقليم في عام ١٩٩١، ثم من باقي العراق بعد اثني عشر عاماً، هرمت وباتت فاقدة الشرعية.

علاوة على ذلك، فإن النظام السياسي المتصلب في كردستان العراق جعل من الصعوبة بمكان ظهور قادة غير ملطخين بالفساد العائلي.

> **حتى الآن لم يتمكن موظفو الدولة من استلام رواتبهم، ولا معاشاتهم التقاعدية بشكل كامل**

ويتميز الإقليم بتركيبة سكانية يطغى عليها الشباب القلق والذي يمكن أن يكون متقلباً. في عالم مثالي، يمكن أن تجري تنحية القيادة القديمة جانباً في انتخابات محلية، وتطهير البيت الكردي واستعمال نفوذ الكرد في بغداد للعمل نحو أكبر درجة ممكنة من الحكم الذاتي داخل العراق – استقلال كامل إلا بالاسم.

لكن، بالنظر إلى عدم احتمال وجود تجدد سياسي – فإن كثيراً من الشباب الكرد يصوتون بأقدامهم بإختيارهم الهجرة، إذ يمضون في الرحلة الخطرة والمكلفة عبر تركيا والمتوسط إلى دول يعتقدون أن العشب فيها أكثر اخضراراً.

*الرئيس التنفيذي لمجموعة الازمات الدولية

عشرون عاماً بعد سقوط صدام: مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق

محادثة مع ديفيد بترايوس

تحليل موجز:يَنْضَم قائد سابق لـ «القوة المتعددة الجنسيات في العراق» إلى خبراء من معهد واشنطن لمناقشة إرث الحرب والتحديات الحالية التي تواجهها البلاد والمسار الواجب لتطوّر السياسات الأمريكية إزاء ذلك.

«في ٦ نيسان/أبريل، عقد معهد واشنطن منتدى سياسياً افتراضياً مع ديفيد بترايوس وبلال وهاب ومايكل نايتس وآنا بورشيفسكايا. والجنرال بترايوس خدم لعقود في بعض من أعلى المناصب العسكرية والحكومية كمسؤول عن

السياسة الأمريكية في العراق والشرق الأوسط الأوسع نطاقاً، بدءً من قائد «القوة المتعددة الجنسيات في العراق» إلى مدير «وكالة المخابرات المركزية».

ووهاب هو «زميل فاغنر» في المعهد ومؤسس «مركز التنمية والموارد الطبيعية» في «الجامعة الأمريكية في العراق – السليمانية».

ونايتس هو «زميل برنشتاين» في المعهد وأحد مؤسسي منصة «الأضواء الكاشفة للميليشيات» التابعة للمعهد. وبورشيفسكايا هي زميلة أقدم في «برنامج مؤسسة دايين وغيلفورد غليزر» التابع للمعهد حول «منافسة القوى العظمى والشرق الأوسط».

وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم».

ديفيد بترايوس:

لا يزال من السابق لأوانه كتابة الإرث النهائي الذي خلّفه الانخراط الأمريكي في العراق على مدى العقدين الماضيين، ولكنه حتماً لم يرقَ إلى مستوى التطلعات الأمريكية، ولا تزال هناك تحديات داخلية مختلفة في ظل حكومة رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني.

وينطوي الكثير من هذه المشاكل على مواجهة العوامل المتضاربة التي تحاول تمزيق البلاد، بما فيها النفوذ الإيراني والتوترات بين بغداد و«حكومة إقليم كردستان»، فضلاً عن تنامي الاستياء بين الشباب.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحكومة غير قادرة على توفير خدمة الكهرباء بشكل كامل لسكانها على الرغم من كونها واحدة من كبرى الدول المصدرة للنفط.

لقد كانت معظم أخطاء أمريكا السابقة في العراق على المستوى العسكري، من بينها أكبر خطأين: تفكيك الجيش ودفع عملية اجتثاث حزب «البعث».

ومع ذلك، يبقى من المصلحة القومية للولايات المتحدة الحفاظ على وجودها العسكري هناك ومواصلة انخراطها في البلاد.

فالاستقرار أمر حيوي في بلد متعدد الأعراق كالعراق، وفقدانه قد يسفر عن تداعيات تمتد إلى بلدان أخرى. والأهداف الرئيسية اليوم واضحة، وهي: مواصلة محاربة القوى التي تحاول تمزيق البلاد، ومساعدة الحكومة المركزية على تحسين قدرتها على تخصيص الموارد، ومنع الأراضي العراقية من أن تصبح مجدداً حاضنة للمتطرفين الإسلاميين.

وفي الماضي، نجحت حركة «الصحوة» في العراق لأنها ركزت على المصالحة مع البعثيين السابقين والسُّنة والشيعة على حدّ سواء.

وقد بدأت هذه العملية في الموصل، المحافظة الوحيدة التي كانت تملك فيها الولايات المتحدة صلاحية محاولة القيام بمثل هذه المبادرة.

وكانت هذه أيضاً أول شراكة عسكرية أمريكية مع قوة محلية لهزيمة تنظيم «القاعدة» – وهي نموذج استُخدم لاحقاً لهزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية».

ومع ذلك، لم تحقق الولايات المتحدة نفس القدر من النجاح ضد الميليشيات المدعومة من إيران. وفي حين تمكّنت من تدمير بعض عناصر هذه التنظيمات في وقت مبكر في النجف والبصرة ومدينة الصدر، وإرغامها على الاستسلام ووقف إطلاق الصواريخ على المنطقة الخضراء لبعض الوقت، إلا أن هذه الميليشيات انضوت منذ ذلك الحين تحت جناح الحكومة.

ومن الناحية المثالية، بإمكان الولايات المتحدة استخدام علاقاتها العسكرية والدبلوماسية الحالية مع العراق للمساعدة في بناء علاقة اقتصادية.

لكن يجب أن تكون هذه الرغبة متبادلة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن القيام باستثمارات كبيرة إلا بعد أن يصبح العراق قادراً على إعطاء الضمانات بشأن سيادة القانون، ونزاهة الحكومة، والأهم من ذلك، الوضع الأمني.

وفيما يتعلق بدور العراق في منافسة القوى العظمى، لا بد من أن تبقى الولايات المتحدة منخرطة في المنطقة ككل، لأن ذلك يساعد على تحديد المستوى المناسب من الاهتمام والاستثمار اللازمين للعراق.

ومن أجل منع المشاكل في الشرق الأوسط واحتوائها بشكل أفضل، ينبغي النظر إلى «التحول» نحو آسيا على أنه بمثابة «إعادة توازن».

خلال السنوات العشرين المقبلة، ستتطلب هذه العلاقة شعوراً متجدداً بالمسؤولية، وهو ما كان مفقوداً على مدى العقد الماضي تقريباً.

وقد تكون رئاسة السوداني للوزراء نقطة تحول في هذا الإطار. وعلى أي حال، لا يزال الأمريكيون الذين شاركوا في هذا المشروع على مدى العقدين الماضيين متفائلين.

بلال وهاب:

على الرغم من أن بعض المشاكل التي يعاني منها العراق منذ عام ٢٠٠٣ لا تزال قائمة حتى اليوم، إلا أن التحديات الرئيسية التي يواجهها تطال المرحلة المقبلة: وعلى وجه التحديد، الفساد والميليشيات وتغير المناخ. فقد أصبح العراقيون ينظرون إلى الفساد على أنه تهديد للأمن القومي، وقد حققت الولايات المتحدة بعض النجاح في معالجته.

على سبيل المثال، ضغطت وزارة الخزانة الأمريكية و«الاحتياطي الفيدرالي» («البنك المركزي الأمريكي») بشكل فعال على «البنك المركزي» العراقي للتخلص من نظام مزادات الدولار بما ينطوي عليه من فرص للفساد، والذي كان يكلف البلاد في السابق ما بين ٢٤١ و ٣١٢ مليار دولار من الأموال المغسولة.

على صعيد المناخ، يزيد العراق المشكلة سوءاً مع حرق الغاز بكميات كبيرة، وهو ما تحث واشنطن على وقفه. فإلى جانب المساهمة في تغير المناخ، تتسبب هذه الممارسة بالهدر وتُبقي البلاد معتمدة على واردات الغاز والطاقة من إيران. وفي هذا الإطار، من شأن تكريس المزيد من الاهتمام والضغط لهذه القضية أن يساعد في دفع الاقتصاد العراقي إلى الأمام.

مايكل نايتس:

إن المسار الحالي للعراق مثير للقلق. ففي الماضي، استغلت الأطراف الخبيثة فترات الهدوء للعمل من الظل وتفريغ الدولة، واليوم يتكرر هذا الأمر بشكل أكبر من أي وقت مضى. فقد شهد العراق على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية تغييراً فعلياً في النظام، بحيث ألغيت نتائج انتخابات عام ٢٠٢١، وتم تسييس القضاء بالكامل، واكتسبت الميليشيات سلطة واسعة.

وقد تجلت المشكلة الأخيرة مؤخراً في تشكيل «شركة المهندس للإنشاءات»، وهي تكتل تسيطر عليه الميليشيات ويهدف إلى استنزاف الدولة العراقية حتى الرمق الأخير من خلال الحصول على الأراضي دون أي كلفة والاستفادة من المزايا التجارية غير المسبوقة.

لقد وصف الجنرال بترايوس نظام صدام حسين بأنه «(كان) مستفحلاً بالفساد واستبدادياً وقاتلاً». والمؤسف هو أن هذا الوضع يعاود الظهور مجدداً في ظل شكل جديد من أشكال الدكتاتورية. فالعراق الذي غزته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ كان يفتقر إلى أي أمل في إجراء انتخابات ديمقراطية، وكانت حرية التعبير فيه شبه معدومة، بينما تم نفي المعارضة إلى حد كبير إلى خارج البلاد.

واليوم تعود هذه الاتجاهات بكامل طاقتها، ولن يؤدي استيلاء الميليشيات على النظام القضائي إلا إلى تسريعها. فالميليشيات تقضي على أسس العراق بشكل أسرع من أي وقت مضى، وهذا خطر يسهل التغاضي عنه لأن الواجهة الجميلة لحكومة السوداني جذابة للغاية. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فالصورة التي سيتم رسمها في الذكرى الخامسة والعشرين للغزو ستكون أكثر سلبية بكثير من تلك التي يتم رسمها اليوم.

ومبدئياً، تملك الولايات المتحدة الأصدقاء الذين تستحقهم في العراق. وفي حين تجيد الحكومة الأمريكية شرح الفوائد المتعددة للصداقة الأمريكية، إلا أنها فاشلة جداً في الاستفادة من هذه الفوائد.

وعادةً ما يتمتع شركاء الولايات المتحدة بهذه الفوائد بغض النظر عن كيفية تصرفهم. وفي الوقت الحالي، يبحث كل أصدقاء أمريكا تقريباً في العراق عن أصدقاء جدد في الوطن، وغالباً ما يكون هؤلاء الأصدقاء الجدد ميليشيات مدعومة من إيران.

من هنا، ينبغي أن تستخدم واشنطن مزاياها الهائلة – لا سيما فيما يتعلق بالقدرات الاستخباراتية – بطرق أكثر ابتكاراً لإيذاء أولئك الذين يتصرفون بشكل سلبي ومساعدة أولئك الذين يتصرفون بشكل إيجابي.

ويمكنها الانطلاق من قرار رئاسي يحظى بقبول الإدارة الأمريكية بأجمعها ويسمح باتخاذ إجراءات سرية لمواجهة نمو الميليشيات المدعومة من إيران – ليس فقط في العراق، ولكن أيضاً في اليمن.

آنا بورشيفسكايا:

لاحظ العراقيون تحول تركيز واشنطن من مكافحة الإرهاب إلى المنافسة بين القوى العظمى على مر السنين، لا سيما عندما تسبب ذلك في فراغات أو اختلالات في الانخراط الأمريكي في المنطقة.

وفي الواقع، لم تدرك واشنطن تماماً أفضل السبل للمشاركة في مثل هذه المنافسة.

ويعتقد المحللون الغربيون بشكل عام أن المنافسة مع روسيا تحدث بشكل رئيسي في أوروبا، في حين أن المنافسة مع الصين تحدث بشكل رئيسي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومع ذلك، لطالما كان الشرق الأوسط ساحة رئيسية لمنافسات القوى العظمى.

وفي حالة العراق، حلّت معظم الالتزامات الأمريكية في دائرة مكافحة الإرهاب والمشاركة الديمقراطية. غير أن روسيا تركت بصمة اقتصادية كبيرة هناك، لا سيما في قطاع الطاقة.

وعندما يزور وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف المنطقة، يجلب معه عادةً وفوداً من ميدان الأعمال، بما يتيح لكلا الطرفين إيجاد لغة مشتركة بسهولة أكبر.

أما العراقيون، فلا يريدون من جانبهم الاختيار بين الولايات المتحدة وروسيا والصين عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي أو السياسة الخارجية - فهم يريدون الثلاثة. ومع ذلك، فإن السردية الأمريكية الراهنة لا تلقى صدى معهم بقدر السردية الصينية أو الروسية.

وبغض النظر عما إذا كانوا محقين أو مخطئين، يرى الكثيرون منهم أن أمريكا ليست أهلاً للثقة، وهذا رأي أطراف أخرى في الشرق الأوسط.

وتتوفر أمام واشنطن عدة خيارات لإصلاح هذا الانطباع. على سبيل المثال، يمكنها بذل المزيد من الجهود لتبيّن علناً لشعوب المنطقة أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ليس شخصاً يعتدّ به، بخلاف الانطباع المحلي الواسع عنه. ومن المفيد أيضاً توضيح الدعم الأمريكي والتعجيل به.

فعلى صعيد التحديات الأمنية الجوهرية، يدرك شركاء واشنطن في العراق أنه لا يوجد بديل عن المظلة الأمنية الأمريكية، لكنهم يعرفون أيضاً أن النظام الأمريكي قد يكون بطيئاً جداً في التنفيذ، أو أنه، عندما يفي بوعوده، لا تضاهي النتيجة طلبهم بالضرورة.

وفي المقابل، يسمح نظام روسيا الاستبدادي لشخص واحد باتخاذ قرارات سريعة بشأن عمليات نقل الأسلحة ومسائل مماثلة.

لذلك يجب أن تعي واشنطن أنه ليس من الضروري أن تكون الأسلحة التي تقدمها في مثل هذه الحالات هي الأفضل، بل يكفي أن تكون موجودة فقط.

* *معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى .

* *ديفيد بتريوس هو جنرال متقاعد في الجيش الأمريكي، خدم لعقود في بعض المناصب العسكرية والحكومية الرفيعة المستوى كمسؤول عن السياسة الأمريكية في العراق والشرق الأوسط الأوسع نطاقاً، بدءً من قائد «القيادة المركزية الأمريكية» و «القوة متعددة الجنسيات في العراق» إلى مدير «وكالة المخابرات المركزية». وتضمنت

* *بلال وهاب، هو زميل «سوريف» في معهد واشنطن.

* *مايكل نايتس هو زميل في برنامج الزمالة «ليفر» في معهد واشنطن ومقره في بوسطن، ومتخصص في الشؤون العسكرية والأمنية للعراق وإيران ودول الخليج.

* *آنا بورشفسكايا هي زميلة «آيرا وينر» في معهد واشنطن، حيث تركز على سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط.

رستم محمود:

ما العمل بالحنين العراقي الى زمن صدام؟

بعد عشرين عاما على سقوط نظامه

*مجلة «المجلة»اللندنية

يسترجع العراقيون التحولات التي طرأت على حياتهم طوال السنوات العشرين الماضية، منذ اسقاط النظام العراقي السابق، وتأسيس «العراق الجديد».

هذا الاسترجاع يأخذ في الكثير من أوجهه سمة «الحنين» إلى ذلك الزمن، بأحداثه ورموزه وشخصياته وقيمه وشكل الحياة وقتئذ، على الرغم من مختلف أنماط القسوة والحرمان التي عاشها العراقيون خلال تلك المرحلة.

هذا «الحنين العراقي» لا يشبه تلك النزعات الطائفية والقومية التي غطت مراحل ومناطق عراقية بذاتها، بقيت تملك ولاء للنظام السابق، وارتباطا به، بناء على هويته الطائفية والمناطقية والقومية.

بل يكاد هذا النوع من الحنين أن يكون جامعاً، لا بمعنى أن جميع العراقيين يمتلكونه، بل أن عراقيين متأتين من مختلف المناطق والطوائف والقوميات والهويات السياسية يملكون وشائج روحية وروابط وجدانية مع ذلك الماضي.

هؤلاء العراقيون ليسوا مجرد أفراد، بل هم طبقات واسعة من المجتمع والشعب العراقيين، وممن يعتقدون أن رتابة حياتهم واستقرار عيشهم وشكل ثقافتهم الاجتماعية قد اهتزت كلها منذ ذلك الوقت. هذه المجموعة تضم مثلاً ملايين العراقيين المهجرين من مناطقهم، داخل البلاد وخارجها، مضافا إليهم ملايين من ذوي الضحايا، الذين فقدوا أفراداً من أسرهم، بقي الكثير منهم دون أي معيل بسبب ما جرى خلال هذه التحولات، وإلى جانبهم الذين كانوا ذوي مهن وظيفية مستقرة، ممن كانوا يملكون مواقع اجتماعية مركزية واقتصادية متقدمة بسبب مهنهم ووظائفهم تلك، ومعهم طبقة واسعة من العسكريين العراقيين، كانوا يشكلون مع عائلاتهم في الزمن السابق «سادة القوم».

إلى جانب هؤلاء، ثمة أناس كثيرون من ذوي الثقافة الاجتماعية «التقليدية»، لا يستطيعون استمراء أنماط من العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الجديدة، من أبناء الأرياف والأجيال الأكبر عمرا. فسقوط النظام العراقي السابق في المحصلة، كان نقطة انطلاق العراق للانخراط والانفتاح على كل العالم، بعدما كان بلداً مغلقاً لأكثر من عقدين ونصف العقد على الأقل.

مع كل هؤلاء، ثمة أعضاء الطبقة العليا من جهاز الحكم والإدارة والاقتصاد في هيكل النظام السابق، الذين خسروا كل سطوتهم وامتيازاتهم الاجتماعية والسلطوية والمالية السابقة.

يشبه العراقيون الكثير من المجتمعات والشعوب التي مرت بتجارب مشابهة، فالحنين إلى نظام حكم سابق، مهما كان قاسياً ودموياً، هو في المحصلة تعبير عن رفض الكثير من أوجه الحاضر، أكثر من كونه رغبة بائسة في استرجاع أية قسوة أو دموية كانت

في شوارع العاصمة بغداد ومدن البصرة والموصل وأربيل، لا ينكر العراقيون الذين تلتقيهم، الطبيعة الاستبدادية للنظام السابق، ولا ينفون الكثير من المآسي وأشكال القسوة التي طالتهم بسبب تصرفات ذلك النظام.

لكنهم، مع ذلك كله، يعودون إلى تذكر الكثير من الأشياء واشكال الحنين إلى ما كان يوماً ما: الوفرة الاقتصادية في السبعينات مثلاً، والنظام التعليمي الموحد في مختلف أنحاء البلاد، الأمن والاستقرار يسودان كل حدب، الاجتماع العائلي يومياً حول شاشة التلفزيون التي كانت بقناتين فحسب، الأغاني العراقية الشعبية العذبة التي كان يرددها ملايين العراقيين في وقت واحد، نظام الجامعات والمساواة التي كان يحققها في التوظيف والعمل، مشاركات المنتخبات الرياضية الوطنية في البطولات الدولية والإقليمية، من مثل المشاركة في كأس العالم لكرة القدم في المكسيك عام ١٩٨٦، أو المباريات المصيرية ضد نظيريه السوري والإيراني في ثمانينات القرن المنصرم، البيئة التي كانت أكثر خصوبة ووفرة بالمياه، قدرة أي عراقي على السفر إلى مناطق العراق دون أية حسابات أمنية أو حساسيات طائفية، الأفلام والمسرحيات والشعراء الشعبيون الذين كانت منابر الإعلام القليلة تبث نتاجاتهم، صورة العراق وسلوكه كدولة قوية، ما كان لأحد من دول الجوار أن يتجاوز على حدوده أو حقوقه.

> **“ثمة أعضاء في النظام السابق، خسروا كل سطوتهم وامتيازاتهم الاجتماعية والمالية”**

في هذا السياق، يشبه العراقيون الكثير من المجتمعات والشعوب التي مرت بتجارب مشابهة، فالحنين إلى نظام حكم سابق، مهما كان قاسياً ودموياً،

هو في المحصلة تعبير عن رفض الكثير من أوجه الحاضر، أكثر من كونه رغبة بائسة في استرجاع أية قسوة أو دموية كانت.

طوال السنوات الماضية مثلاً، أُنتجت دراسات وأبحاث عن حنين سكان دولة الكونغو الديموقراطية (زائير سابقاً) إلى زمن الديكتاتور موبوتو سيسي سيكو، الذي حكم تلك الدولة بالحديد والنار طوال سنوات ١٩٦٥-١٩٩٧. فالكونغوليون دخلوا مرحلة الصراع السياسي/العائلي المرير بعد إسقاط موبوتو وحكم لوران كابيلا، التي توجت بانقسام داخلي صارت الزعامات المحلية فيه أقوى من الدولة التي فقدت كل أدوات سيطرتها، ومعها اندلعت أحداث مجازر راونـدا، التي اسقطت ملايين الضحايا، وانعكست على داخل الكونغو بسبب التطابق القبلي، ففقد الملايين من السكان وظائفهم واستقرار عيشهم، بينما صار الاستيراد المفتوح أكبر كارثة قضت على الاقتصاد المحلي.

الطائفية مثلاً، كانت حاضرة في أعلى هيكل الحكم في الزمن البعثي، وتُستخدم بأشكال وأدوات مختلفة، لكنها لم تكن مكشوفة وحاضرة وعنيفة كالشكل الذي ظهرت عليه في ما بعد

تقول تلك الأبحاث، إن زمن الرئيس موبوتو في الكونغو، على الرغم من كل دمويته، صار في الذاكرة الجمعية للسكان، يمثل تعبيراً عن «الهوية الوطنية»، بعد عقدين ونصف العقد من التشظي وتفكك كل ركائز الاستقرار، تماما كما يحدث في العراق راهنا.

أمر شبيه بذلك كان حدث في الصين، بعد نهاية حقبة ما سُمي بـ«الثورة الثقافية» خلال الأعوام ١٩٦٦-١٩٧٦. فعقب تلك المرحلة، والتي وإن كانت الأقسى على الأطلاق في شكل سلوك النظام الحاكم مع المجتمعات المحلية، انفتحت الصين اقتصادياً تجاه العالم، وانتهجت نظاماً رأسمالياً، مما خلق طبقات اجتماعية متفاوتة بحدة، وألغى الوفرة الغذائية وبساطة العيش أثناء تلك المرحلة، الأمر الذي استجلب حنينا تجاهها، على الرغم من قسوتها. ذلك الحنين كان تعبيراً عن رفض الوقائع الجديدة التي أفرزتها مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتغيرات التي أصابت السلم الاجتماعي في الصين في ما بعد.

عرض فولكور وغناء على المسرح المزين بصورة ضخمة لصدام حسين بمناسبة الذكرى ٢٥ لثورة ١٧ يوليو

الأمور في العراق هي كذلك تماماً، فالحنين إلى زمن نظام حكم حزب البعث، هو في حقيقة الأمر رفض لما حدث بعد سقوطه، ولما تكرس على شكل وقائع جديدة، مخلة بالمعايير المعتبرة لاستقرار الحياة التي كانت بحسب وجهة نظر حاملي هذا الحنين.

> **الحنين إلى السابق في المحصلة تعبير عن رفض الكثير من أوجه الحاضر**

فالطائفية مثلاً، كانت حاضرة في أعلى هيكل الحكم في الزمن البعثي، وتُستخدم بأشكال وأدوات مختلفة، لكنها لم تكن مكشوفة وحاضرة وعنيفة كالشكل الذي ظهرت عليه في ما بعد. هذه الطائفية أودت بحياة مئات الآلاف من العراقيين على الأقل، وحطمت الكثير من العلاقات الاجتماعية والعائلية وأنماط الجوار التي كانت، واقتلعت بلدات ومناطق سكانية بكاملها، وهذا أمر ما كان يمكن تخيله في ظل النظام السابق بأي شكل.

على المنوال نفسه، كان العراق، حتى أواخر العهد السابق، بلداً ريفياً تماماً، يشكل القرويون أكثر من ٧٠ في المئة من سكان البلاد، ويستقرون في بيئاتهم المحلية، ويلتفون حول طابع من الحياة الاجتماعية والقيمية التقليدية الرتيبة، المبنية على تراتبية واضحة في سلم اجتماعي، قائم على مركزية العائلة والجيرة والقيم العليا

للجماعة، مثل الكرم والمحافظة والتقدير المتبادل. ذلك الريف العراقي انهار تماماً خلال السنوات التالية، وأصبح أكثر من ٦٠ في المئة منه غير قابل للعيش، بحسب المؤشرات المحلية.

ملايين الريفيين هؤلاء هاجروا إلى المدن، بعدما صار الاقتصاد العراقي مبنياً تماماً على الريع النفطي، الذي استخدمته مختلف الحكومات العراقية كأداة لشراء الذمم وزيادة أعداد الموالين لها. في وقت تضخمت فيه العشوائيات ودخلت أنواع وأنماط جديدة من أشكال الحياة، مغايرة قيمياً وثقافياً واجتماعياً لما كانت عليه رتابة العيش ووضوحها وقتئذ. هذا بالاضافة إلى التبدلات الرهيبة في موازين القوة الاجتماعية والاقتصادية، ومكانة الأفراد في هذا الفضاء.

فالمنطقة المركزية العليا في السلم الاجتماعي، التي كانت في السابق للزعماء المحليين وكبار الموظفين وأعضاء الجهاز الإداري للدولة، صارت بكاملها للسياسيين الجدد وقادة الفصائل ورجال الدين والكثير من السماسرة. وهو أمر ترفض الكثير من الطبقات الاجتماعية الاعتراف به كواقع جديد.

على أن الحنين إلى زمن صدام حسين وحكم حزب البعث بالنسبة إلى الكثير من الأفراد هو أيضاً نوع من «الذكورة الوطنية»، خصوصاً للرجال، وإلى حد ما النساء التقليديات.

فالعراق في زمن صدام حسين وحزب البعث في الذاكرة الجمعية لهؤلاء، كان كياناً ودولة عسكرية «جبارة» تهابه دول الجوار إلى حدٍ كبير، ولا تتجاسر أمام إمكان التدخل في شؤونه، ولا تستطيع أن تستقطع أيا من حقوقه الطبيعية، في المياه، وطبعاً لا تخترق سيادته على أراضيه، كما يحدث راهناً.

يحمل هؤلاء هذا الانطباع، بينما يتابعون كل أشكال اهتراء الدولة العراقية حاضراً، بقوتها العسكرية التي كانت تظهر أثناء الاستعراضات العسكرية، أو الحروب التي خاضتها.

يشاهدون هيمنة الميليشيات والفصائل المسلحة على الحياة العامة وتجاوزها كل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية ومواثيقها وأجهزتها، متذكرين كيف أن دولاً مثل إيران وتركيا تتجاوز السيادة العراقية من كل حدب، وتهضم حقوقه الطبيعية.

يُماهي هؤلاء بين أنفسهم والواقع العسكري الانضباطي الذي كان النظام العراقي عليه من قبل. فتراجع هيبة وموقع الدولة والجيش والنظام الحاكم في البلاد، هو بالنسبة إليهم تراجع لموقع الذكورة وسطوة العنف التي كانت تحكم الحياة العامة، ويعتقد الكثيرون منهم أنه الوحيد القادر على خلق الاستقرار وتطبيق القانون.

> **الأقوياء الجدد يحكمون بالفساد والرشى، ويسيطرون**

قد يختلف المرء قيمياً مع الكثير من تلك النزعات، لكنه لا يستطيع نكران أن العراق الراهن غارق تماماً في الفوضى.

لأجل ذلك، لا يستطيع أن يلوم ملايين الفقراء العراقيين وهم يتابعون قضايا النهب العام التي تبلغ مليارات الدولارات، والفساد المستشري في كل مناحي الحياة العامة، ومعها قطاعات كاملة محتكرة لذلك الفصيل المسلح أو تلك الجهة السياسية، مع غياب تام لأية محاسبة أو محاكمة، فالأقوياء الجدد في البلاد يحكمون بالفساد والرشى، ويسيطرون على ما يمكن اعتباره النعمة الوحيدة التي حصلوا عليها منذ سقوط النظام السابق، أي الانتخابات الحرة.

جعفر الحسيني:

مَن باع أرض العراق ؟

مساحة العراق الرسمية والحقيقية كانت :٤٣٨٤٦٦ كم٢ وذلك منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ الى عام ١٩٧٥، أي حتى توقيع صدام اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ المشؤومة مع شاه إيران، والمعروفة باتفاقية الجزائر، والتي تنازل فيها صدام له عن أراضٍ عراقية.

جدير بالذكر أن مطالب الشاه بالارض العراقية ، لم تكن جديدة انما تعود الى عام ١٩٤٩ ، ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة (الملكية والجمهورية ، الرجعية والثورية – حسب تسميات ايام زمان) رفضتها وبحزم .

حتى ان رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، رد على الشاه بالمطالبة بإقليم عربستان ، ووصل الامر إلى اشتباكات محدودة على الحدود بين البلدين لكنها لم تتطور إلى حرب واسعة .

وعندما بدأت مفاوضات شاملة بين البلدين – عام ١٩٦٤ – ظل المفاوض العراقي ولاربع سنوات يرفض اي مساس بالارض العراقية . وبذلك حافظ الاخوان عارف (عبد السلام وعبد الرحمن) على ارض العراق ولم يفرطا بشبر منها .

يقول الصحفي الامريكي راندل : (صُدم الدبلوماسيون والسياسيون المحنكون بحجم التنازلات التي اضطر صدام الى تقديمها ، ولاسيما بالتنازل الاهم الذي يريده الشاه اكثر من غيره ..اي اعادة ترسيم الحدود في شط العرب عند خط الوسط في الحدود العميقة) (أمة في شقاق – ص ٢١٨) .

والغريب ان تقريرا للمخابرات الامريكية تحدث بان صدام ومبكرا كان مستعدا لتقديم ذلك التنازل للشاه وتحديدا في تشرين الاول ١٩٧٢ أي قبل اندلاع القتال مع الحركة الكردية (راندل – ص ٢١١) ، بينما برر هذا التنازل – بعد عقده الاتفاقية – امام اجتماع سري لمجلس قيادة الثورة ، بان السلاح الجوي لم يعد يملك سوى خمس قنابل ثقيلة وان المدفعية تملك بالكاد الف طلقة (كونسلمان – سطوع نجم الشيعة ص٢١٣) .

وللاسرائيليين رواية أخرى لاتفاقية الجزائر ، فوزير الخارجية الامريكي كيسنجر وفي طريقه لعقد أتفاق فك الاشتباك الاسرائيلي – المصري الثاني ،كان يريد التخلص من معارضة الحكومة السورية للاتفاق ، ففكر في أمكانية اشغال سورية بمسألة أخرى ، كالعراق .

فحل الخلاف الايراني العراقي ، سينفض العبار عن الخلاف العراقي السوري . وهكذا اشتعل الخلاف بين

العراق وسوريا ، بينما مر بهدوء توقيع اتفاق فصل القوات الاسرائيلي المصري ، في أيلول ١٩٧٥ (نكديمون – الموساد في العراق ص ٣٠٧ – ٣٠٨) . وهكذا كانوا يلعبون بصدام واعدائه معا .

وبالقفز على تسلسل الاحداث فان الحركة الكردية عادت اقوى بعد اربع سنوات من توقيع الاتفاقية ، بينما خسر العراق ارضه الى الابد !!!!

ثم تتابعت بعدها التنازلات ، للكويت والاردن والسعودية ، حتى بلغت مساحة الاراضي العراقية التي تنازل عنها صدام ٣٣٩١ كم٢ ، اي بقدر مساحة مملكة البحرين أربع مرات وثلث المرة أو ما يساوي ثلث مساحة لبنان !!!!!!

قيل عن ستالين انه لم يدخل في مفاوضات مع دول اخـرى الا وربحها . اما صـدام ففي كـل حروبه ومفاوضاته وتحالفاته كان العراق هو الخاسر ... والكارثة انه بعد كل مغامرة من مغامراته ، كـان يهب الـدولـة التي حاربها ، كل ماتريد من ارض العراق وثرواته .

> **بعد ايران، تتابعت التنازلات ، للكويت والاردن والسعودية**

والانكى ان هذه التنازلات تمت باتفاقيات دولية ، ومن ثم فمن المستحيل استعادة الارض العراقية التي تنازل عنها الطاغية . وما علينا ألا أن نعيش بهدوء وسلام مع جيراننا .

فقد كانت مساحة الكويت – يوم احتلالها من قبل صدام في ٢ آب ١٩٩٠ – هي ١٦٥٠٠ كم٢ . اما اليوم فمساحتها هي ١٧٨١٨ كم٢ .

وهكذا فان صدام وهب الدولتين المجاورتين (ايران والكويت) بعد قادسية صدام وام المعارك كل مايريدان من مطالب .

فبعد ان كانت خسائر العراق – في قادسية صدام – المليون بين قتيل وجريح (السامرائي – حطام البوابة الشرقية ص١١٥) ، وتحديدا ٣٥٦ الف قتيل و ٦٣ الف مفقود وثلاثة اضعاف العددين من الجرحى والمعوقين (د صبحي ناظم توفيق – مقابلة مع آر تي) .

ارسل صدام ست رسائل الى الرئيس الايراني رفسنجاني – عام ١٩٩٠ – وفي كل رسالة يعرض فيها تنازلاً جزئيًا ، ويكون رد الرئيس الايراني سلبيًا . ثم كانت الرسالة الاخيرة والتي اعترف فيها باتفاقية الجزائر معلنا التزامه بها (فاروق الشرع – الرواية المفقودة ص ٢١٦ ، وللاطلاع على النصوص الحرفية للرسائل المتبادلة بينهما راجع كتاب عبد الحليم خدام – التحالف السوري الايراني والمنطقة ص ٢٤٦ – ٢٧١) .

الشيء بالشيء يذكر ان الدستور الفرنسي ينص على عدم جواز التنازل عن الاراضي الفرنسية مطلقا ، ويعاقب القانون الفرنسي الرئيس بالاعدام اذا ارتكب ذلك . وبعد الغاء عقوبة الاعدام فـان العقوبة على ذلك اصبحت السجن المؤبد.

وقد رد حافظ الاسد على الرئيس الامريكي بيل كلنتون حين عرض عليه استعادة الجولان باستثناء الجانب السوري من بحيرة طبريا : كيف يمكنني التخلي عنها ..هذه املاك شعبي (بثينة شعبان – عشر سنوات مع حافظ الاسد ص ٢٦٥) . ويعلق بيل كلينتون في مذكراته (ص ٩٠٣) على ذلك قائلا : لم يتح لي الاسد أن أنهي عرضي ، فقد اهتاج .

ان مساحة العراق الحالية هي :٤٣٥٠٧٢ كم٢

والواقع أن هناك اكثر من رقم متداول لمساحة العراق ، وكان على الحكومات المتعاقبة أن تصارح الشعب العراقي بالحقيقة ، وأن تُعلن الرقم الرسمي لمساحة العراق الحالية او بالاحرى ما تبقى منها ... مع انني اشك بأن بعضهم يعرف ذلك !!!!

*صحيفة»المواطن«

عباس عبود :

التواصل الاجتماعي خلال حقبة صدام

لو افترضنا وجود مواقع التواصل الاجتماعي في العراق خلال حقبة صدام حسين..

فما الذي سيكتب عنه المدونون قبل ٢٠٠٣ ؟

وماذا سنقرأ في صفحات الفيس بوك وتويتر المؤرخة في سنوات الثمانيات والتسعينات؟

وماذ ا سنشاهد من صور على صفحات الانستغرام؟

ومالذي ستناقشه كروبات الواتس اب ؟؟

وكيف ستكون علاقة الناشطين بالسلطة؟

واي الظواهر التي يمكن ان يتناولونها؟

هل سنقرأ عن ظاهرة انتشار البغاء في مركز العاصمة؟

هل نطالع قصة نائب ضابط تحول الى جنرال وصار وزيرا للدفاع وهل يتحفنا الانستغرام بصور من مرويات الف ليلة حمراء وليلة من ليالي عدي صدام!؟ هل سنسمع من يتحدث عن قصة العشيرة التي ابتلعت دولة بكامل تاريخها ووجودها!!

وهل نجد من يكتب عن ظاهرة (مساطر) عمالة النساء التي انتشرت بشكل مخيف ايام التسعينات!!

هل نقرأ عن ظاهرة انتشار النكات السياسية الساخرة من صدام وحكومته والتي كانت وسيلة العراقيين الناعمة للنيل من الديكتاتور !

هل يكتب المدونون عن تحول علاقة المراة العراقية بالذهب الى علاقة عكسية، بعد تحوله من زينة لها الى خزينة لاسرتها، فمحلات الصاغة لاتبيع الذهب للنساء انما تشتريه منهن فقد اجبرتهن الحاجة الى بيع مالديهن من مصوغات !؟

هل تتناول بوستات الزمن الديكتاتوري ظاهرة العزلة التي يعانيها البلد.. او ظاهرة الهجرة الجماعية للعقول والكفاءات ..

هل يتناولون قصة أكثر من ٢٣ ألف باحث وعالم وأستاذ جامعي وطبيب متخصص ومهندس تركوا العراق

هل نسمع ونقرأ قصص ٢/٥ مليون عراقي اضطروا للهرب من العراق للعيش في المنافي..

هل يتحدث المحللون الاقتصاديون عن حجم التضخم الذي تجاوز معدل ٢٤٠٠٠٪ سنوياً!! ان انهيار دخل الفرد!!

هل نقرأ هاشتاك يتناول راتب الموظف العراقي الذي انحدر الى ادنى مستوى في التاريخ العراقي واصبح لا يتجاوز الخمس دولارات شهريا !!

هل سينشر الانستغرام صور كبار الموظفين بمن فيهم المهندسين والعلماء والاكاديميين الذين تركوا مكاتبهم واتجهوا لبيع السكائر على الارصفة او العمل كسائقي سيارات الاجرة ؟!

هل نقرأ تحليلات تكشف مواطن الضعف في السياسة الخارجية او ارتفاع نسبة الهروب من الخدمة العسكرية..

هل تتناول جروبات الواتس اب ظواهر اخرى اشد خطورة في مقدمتها الاختفاء القسري ومنع ابناء الوسط والجنوب من ممارسة شعائرهم بحرية؟ والتجسس على المساجد ومراقبة المنازل والمكاتب والمدارس والجامعات دون ان يمحى الجروب والمشاركين به؟!

هل يمكن ان تتحدث صفحات الفيس بوك وتويتر في ذلك الزمن بصورة علنية عن المحاكمات الصورية وهل ينقل تويتر تغريدات عن اعدام التجار في محكمة شكلية او اعدام المصلين لانهم خالفوا التعليمات !! او خطف سلطات النظام للالاف من زوار الاربعين (المشاية) لانهم اختاروا المشي سيرا على الاقدام في اداء طقوسهم الدينية!!

هل سنجد من يتحدث في الفيس بوك عن الكتب الممنوعة وتشويش الاذاعات الخارجية وقمع الحريات العامة..

هل نجد احد المحللين يتحدث لنا عن قائمة الممنوعات التي يحظر النظام على الشعب العراقي ممارستها !؟

هل نجد في اليوتيوب مقاطع استقصائية عن سهرات الكاولية وحفلات المجون التي تضج بها مزارع المسؤولين!؟

هل نقرأ عن ارتفاع معدلات الجريمة، وعن تفشي العنف الاجتماعي، والرشوة، والانتحار، والسرقة، والتهريب، والبغاء، وجنوح الأحداث وهي ظواهر اخذت تفتك بالمجتمع العراقي وسط صمت الجميع ؟!

هل نجد من يكتب عن ظاهرة بناء القصور الرئاسية والمبالغة في الانفاق الحكومي عليها بينما تنهار الطبقة الوسطى ويبيع الناس ابواب بيوتهم من اجل گونية طحين تضمن لهم البقاء والامان من الجوع!

هل سنقرأ عن انتشار اسواق الحرامية واسواق المواد المستعملة واسواق الخردة !!؟

> **الزمن الجميل ليس هو الماضي الذي تتحدث عنه مواقع التواصل الاجتماعي اليوم**

القائمة طويلة فالذاكرة مزدحمة وجرح الوطن اكبر من ان تشفيه دبابة امريكية اقتلعت الصنم ورسخت الصنمية ..

بلا شك ستكون مواقع التواصل الاجتماعي هدية لقوات امن صدام التي ستحول هذه المنصات الى مصائد فئران لشباب العراق واحراره الذين لايتوافقون مع كل طاغية سابق او لاحق..

ويوما بعد يوم تثبت لنا الايام ان الزمن الجميل ليس هو الماضي الذي تتحدث عنه مواقع التواصل الاجتماعي اليوم ..

انما الزمن الجميل هو المستقبل الذي سيصنعه شباب العراق بعملهم وجهدهم وارادتهم وقدرتهم على انتاج غد عراقي لايعبد به شخص ولا يظلم به انسان..

*صحيفة(المواطن)

الباحث الاستراتيجي فريد اسسرد:

تركيا مابعد الزلازل والفيضانات ..

وجهة نظر كردية

يبدو الوضع في تركيا بعد الزلازل والفيضانات التي شهدتها مؤخرا، افضل نسبياً، لكن اثار الصدمة في الشارع ماتزال قائمة ومن العصي زوالها بسهولة.

على الرغم من الاضرار الفادحة التي احدثتها الفيضانات التي تلت الزلازل، فان الخسائر اقل بالمقارنة مع تلك التي احدثتها الزلازل.

فقد اجبرت الزلازل الحكومة على اعلان حالة الطوارئ في (١١) ولاية واثرت على حياة (١٥) مليون شخص يشكلون مايقارب ١٥٪ من السكان، وقد اضطرت الحكومة الى تعطيل المدارس في عشرة ولايات.

لكن هذا الجانب من المسألة ، يبدو تافها بالنسبة للتداعيات الاستراتيجية الكبيرة للزلازل الاخيرة على تركيا.

حدثت الزلازل والفيضانات في وقت بالغ الحساسية بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يواجه تحديا كبيرا هذه المرة يهدد باحتمال خسارته الانتخابات ، لا سيما وانه في تركيا، وربما في اماكن اخرى ايضا، غالبا ما يتم ربط الكوارث الطبيعية بالسياسة.

وبالفعل فقد وجهت انتقادات عنيفة للحكومة بزعم تقاعسها عن نجدة السكان في مناطق المتضررة من الزلازل ولاحقا من الفيضانات .

وعادة ما تستغل المعارضة تعاطف المواطنين مع المناطق المنكوبة لانتقاد اداء حكومتها وتقاعسها واهمالها لواجباتها.

ففي انتخابات عام ٢٠٠٢، التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية، انتقد الحزب في حملته الانتخابية، الحكومة لقصورها في نجدة المناطق المتضررة من زلزال عام ١٩٩٩.

ومن الطبيعي ان تنتهج الاحزاب المعارضة نفس النهج وتتهم الحكومة الحالية بالقصور في نجدة متضرري زلازل العام الحالي وفيضاناته، لاسيما وان الزلازل الاخيرة قد اوقعت خسائر اكبر مما احدثه زلزال عام ١٩٩٩.

لكن هذا الجانب من الموضوع يبدو تافها بالنسبة للتداعيات الاستراتيجية الكبيرة للزلازل الاخيرة على تركيا، وحتى لانثقل الموضوع بتحليلات معقدة، يمكن تناوله بشكل مبسط.

سياسيا، لايمكن الجزم بتأثير الزلازل والفيضانات الاخيرة على الانتخابات المرتقبة، لكن الذي لا يدع مجالاً للشك هو ان الحكومة تعي ان قرب موعد الانتخابات يوفر مادة مضمونة للمعارضة لانتقاد ماتراه تراخياً من جانب الحكومة في نجدة المناطق المنكوبة.

سواء صح ذلك الادعاء ام لم يصح، فان المعارضة لن تفرط في استغلال هذه الورقة للطعن في فعالية الحكومة.

وهذا يمكن ان يفسر لنا مسارعة الحكومة الى بناء (٢٠٠) وحدة سكنية للمشردين المتضررين.

وفي كل الاحوال ومهما كانت تسارع الحكومة في نجدة المتضررين فعالة، فان المعارضة ستستغل اي تقاعس في هذا المجال للطعن في سلامة الاجراءات المتخذة.

في الغالب، فان الاجواء النفسية التي تسود بعد الكوارث الطبيعية توفر فرصاً هائلة لتصديق كل اشكال الانتقادات الموجهة للحكومة.

> **هذا الجانب من المسألة يبدو تافها بالنسبة للتداعيات الاستراتيجية الكبيرة للزلازل**

لكن هذا الجانب من الموضوع يبدو تافهاً بالنسبة للتداعيات الاستراتيجية الكبيرة للزلازل الاخيرة على تركيا.

وحتى لا نثقل الموضوع بتحليلات معقدة، يمكن تناوله بشكل مبسط.

لقد دفعت الزلازل الاخيرة صانعي الاستراتيجية التركية الى مراجعة بعض السياسات التي اعتمدتها الدولة منذ الربع الاخير من القرن العشرين.

وعلى الرغم من ان تلك المراجعة لم تدرس بشكل كاف بعد ولم تصل الى نتائج حاسمة، فان بعض الاجراءات المتخذة مؤخراً، تشير الى ما يمكن ان يكون اشارة او دليلاً على توصل صانعي الاستراتيجية الى ما يشبه تشككهم في جدوى عدد من استراتيجيات القائمة، وخاصة، استراتيجية بناء السدود العملاقة، وخزن المياه.

ومن المعروف ان خزن المياه بالطريقة التي تمارسها تركيا، ليست وليدة حاجة المشاريع الاقتصادية والتنموية

الى هذا الكم الهائل من المياه.

يفضي ذلك الى اعتبار السدود اداة للسيطرة السياسية وانتهاج استراتيجيات مضرة بكل من العراق وسوريا اللتين تستمدان اكثر مياهها من انهار تنبع من تركيا .

لكن الاجـراءات الاخيرة في تركيا تشير الى سياسة معاكسة تماماً للاستراتيجية المتبعة.

ان اجراءاً من قبيل اطلاق المياه من السدود يعكس مخاوف واقعية من احتمال تشقق السدود بفعل الهزات الارتدادية بسبب الزلازل.

ولا ريب في ان اي حادث من هذ النوع يمكن ان يتسبب في كارثة انسانية رهيبة تهدد حياة ملايين البشر في تركيا والعراق وسوريا.

وبالفعل، فثمة انباء تشير الى قيام السلطات بـفـتـح سـد اتـاتـورك العملاق كاجراء احترازي بعد ان لـوحـظ وجـود تشققات في سد ملاطيا.

يعني ذلك ان هذه المخاوف واقعية، ولان الزلازل يصعب التكهن بها ولا يمكن السيطرة عليها، فان الخوف من انهيار السدود يدفع تركيا في النهاية الى مراجعة استراتيجيتها المائية.

يبلغ عدد السدود في تركيا (٥٧٩) سداً، يتجاوز مخزونها (٦٥٠) مليار متر مكعب من المياه، وهذا العدد الضخم من السدود اكبر من حاجة تركيا وكذالك مخزونها من المياه.

اما الان فان كل شيء قد تغير، فقد تحولت السدود بسبب الزلازل الى عبء على سلامة تركيا.

وعاجلاً او آجلا فان تركيا ستصبح مرغمة على التخلي عن استراتيجية الماء مقابل النفط والتراجع عن استخدام سلاح الماء ضد كل من العراق وسوريا ونبذ محاولة تحويل المياه الى سلعة.

لا يتوقف الامر عند هذا الحد، ان طموح تركيا في بيع الكهرباء الى دول الجوار سيتضرر قطعا عند التخلي عن استراتيجية خزن المياه ومنعها عن جارتيها الجنوبيتين.

يمكن تصوير الوضع المستقبلي في صورة تكون فيه تركيا غير قادرة على استثمار وفرة مياهها لدعم استراتيجيتها السياسية في المنطقة، ما يعني ان الطبيعة خدمت كلا من العراق وسوريا المتضررتين من الخطط المائية لتركيا.

وربما ترغم تركيا في النهاية على تفكيك سدودها العملاقة وتكتفي بسدودها المتوسطة والصغيرة، ووسط هذه المخاوف المتنامية ظهرت نظرية جيولوجية مفزعة تزعم ان خزن هذا الكم الهائل من المياه في السدود العملاقة، يشكل عبئا على الارض ويمكن ان يتسبب في تسرب الماء الى باطن الارض ويزيد من تشققاتها ويتسبب في الزلازل ويعرض تلك السدود العملاقة الى احتمالات الانهيار.

> **تركيا ستصبح مرغمة على التخلي عن استخدام الماء ضد كل من العراق وسوريا**

لـم تثبت صحة هذه النظرية حتى الان، لكن الحكمة تقتضي التعامل معها بواقعية وجدية حتى يثبت عدم صوابها .

وعـلـى الـعـمـوم، فان زلازل هذا العام وفيضاناته تبعث برسالة تحذير الى انقرة.

ومن المرجح ان تحمل انقرة مضمون هذه الرسالة محمل الجد وتضطر الى مراجعة استراتيجيتها المائية بالشكل الذي يجعلها مطمئنة من عدم تعرضها الى مخاطر جسيمة حتى لو كلفها ذلك التخلي عن استراتيجيتها المائية القديمة.

على الصعيد النظري سيكون الحصول على هذا الاطمئنان مثقلاً بخسائر كبيرة ومرادفا لفقدانها بعض من عوامل قوتها الجيوسياسية في المنطقة.

تركيا بدون سدودها العملاقة ستفقد اكثر مميزاتها الاستراتيجية في المنطقة، لا يتوقف الضرر عند هذا الحد، يجب ان نضع نصب اعيننا طموح تركيا للتحول الى ممر للغاز الطبيعي من اذربيجان وروسيا نحو اوروبا ، لكن هل ستسمح الزلازل بقيام مثل هذه المشاريع العملاقة ؟

كرم سعيد:

لماذا تُراهن واشنطن على المعارضة في الانتخابات التركية؟

* انتريجيونال للتحليلات

حرصت الولايات المتحدة على توجيه رسائل عديدة مفادها أنها تُبدي اهتماماً كبيراً بدعم المعارضة التركية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي سوف تجرى في تركيا في ١٤ مايو المقبل، بما يعني أنها ترى أن صعود المعارضة قد يغير من طبيعة التوجهات الخارجية لتركيا عموماً، وليس ذلك فقط، بل قد يغير من اتجاهات صنع القرار في تركيا، والمسارات المحتملة التي يمكن أن تتجه إليها العلاقات بين أنقرة وواشنطن خلال المرحلة القادمة. وفي هذا السياق، قام السفير الأمريكي لدى أنقرة جيف فليك بزيارة مقر حزب الشعب الجمهوري في ٤ أبريل الجاري، والتقى رئيسه كمال كليجدار أوغلو المنافس الرئيسي لأردوغان ومرشح طاولة الستة المعارضة. كما كشفت إدارة بايدن منذ وصولها إلى السلطة في الولايات المتحدة في مواقف عديدة عن دعمها المطلق للمعارضة التركية.

مؤشرات كاشفة

ثمة العديد من المؤشرات التي تكشف عن حرص الولايات المتحدة على تمتين العلاقة مع المعارضة التركية، وسعيها إلى توفير بيئة خصبة لدعمها في العملية الانتخابية المقبلة، وهو ما يمكن بيانه على النحو التالي:

١- لقاء السفير الأمريكي مع مرشح المعارضة:

أجرى السفير الأمريكي لدى أنقرة "جيف فيليك" في ٣ أبريل الحالي زيارة إلى مرشح تحالف طاولة الستة كمال كليجدار أوغلو بمقر حزب الشعب الجمهوري؛ وذلك بالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات في البلاد. وأثارت خطوة السفير غضب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان؛ حيث وصفها بـ"المعيبة"، وقال خلال افتتاح مشاريع تنموية بمدينة إسطنبول في ٤ أبريل الجاري: "في الانتخابات المقبلة علينا تلقين الولايات المتحدة درساً"، وأضاف: "على السفير الأمريكي عدم تجاوز حده، والالتزام بمهام منصبه"، وتابع: "يجب أن يعرف مكانه. إذا كان لا يعرف ذلك، فلن يتمكن من دخول هذا الباب".

٢- تأسيس مركز عمليات إلكتروني لمراقبة الانتخابات:

دخلت شركة ميتا التي تمتلك منصات "فيسبوك" و"إنستجرام" و"واتساب"، على خط الانتخابات التركية المقبلة؛ حيث أعلنت، في بيان لها في ٥ أبريل الجاري، أنها ستفعِّل مركز عمليات لضمان أمن الاقتراع الرئاسي والتشريعي في تركيا. ويستهدف المركز الإلكتروني تنشيط عملية المراقبة على العملية الانتخابية، من خلال تحديد التهديدات المحتملة في الوقت الفعلي، والاستجابة بسرعة أكبر، بالإضافة إلى مواجهة انتشار المعلومات الكاذبة، وإزالة المحتوى الضار في تطبيقاتها؛ للمساعدة على ضمان إجراء الانتخابات بطريقة آمنة ومأمونة.

٣- تعزيز وحدة المعارضة في مواجهة أردوغان:

كشفت التحركات الأمريكية حيال الانتخابات التركية المقبلة عن دعمها المطلق لـ"طاولة الستة" التي تجمع أحزاب المعارضة التركية، وبدا ذلك في سعي واشنطن لضمان لُحمة المعارضة التركية في مواجهة أردوغان، وتحييد القضايا الخلافية والتباينات الأيديولوجية بينها؛ فبحسب تقارير إعلامية محلية في تركيا، لعبت السفارة الأمريكية في تركيا من وراء الستار دوراً معتبراً في حل أزمة انسحاب ميرال أكشنار رئيسة حزب الخير من طاولة المعارضة في مارس الماضي بعد رفضها ترشيح كليجدار أوغلو في الانتخابات الرئاسية. وكشفت وسائل إعلام محلية عن رعاية السفارة الأمريكية في أنقرة اجتماعاً بين قيادات حزبي الخير والشعب الجمهوري، أسفر عن عودة أكشنار مرة أخرى إلى طاولة الستة، وتمرير حزبها الموافقة على ترشيح رئيس حزب الشعب الجمهوري.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة بايدن منذ قدومها إلى السلطة، تحمل توجهات داعمة للمعارضة التركية؛ فعلى سبيل المثال، أكد بايدن في مقابلة له مع صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في ديسمبر ٢٠١٩، ضرورة دعم المعارضة التركية حتى تتمكن من الإطاحة بـ"أردوغان" الذي وصفه بـ"المستبد". وفي المقابل وبخ "بايدن" الممارسات السلطوية للرئيس أردوغان في الداخل التركي، وانتقد سعيه لتأميم المجال العام وتقييد الحريات العامة.

٤- تشدد واشنطن في الملفات الخلافية مع أنقرة:

أبدت الولايات المتحدة تشدداً بشأن القضايا الخلافية مع تركيا، وظهر ذلك في معارضة الكونجرس صفقة طائرات F١٦ المتقدمة إلى تركيا، بالإضافة إلى استبعاد تركيا من برنامج إنتاج مقاتلات طائرات F٣٥، وكذلك استمرار العقوبات الأمريكية على قطاع الصناعات الدفاعية التركية بعد حصول الأخيرة على منظومة الدفاع الصاروخية S٤٠٠. على صعيد ذي شأن، سعت الإدارة الأمريكية إلى تكثيف الانتقادات لممارسات حكومة العدالة والتنمية؛ فمثلاً انتقد التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية الصادر في مطلع مارس الماضي، التحركات التركية في مناطق شمال سوريا والعراق؛ حيث وصف التقرير "قوات سوريا الديمقراطية" – التي تعتبرها أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني في سوريا – بأنها شريكة للولايات المتحدة في مكافحة تنظيم داعش.

دلالات متنوعة

ثمة دلالات عديدة تتصل بالاستراتيجية الجديدة التي تعتمدها الولايات المتحدة في التعامل مع الانتخابات التركية، والتوجه نحو دعم خصوم أردوغان، في الصدارة منها ما يلي:

١- تنامي شعبية المعارضة في الشارع التركي:

كشفت استطلاعات للرأي عن تقدم مرشح المعارضة علىالرئيس رجب طيب أردوغان. وبحسب استطلاع للرأي نشرته

شركة "أكسوي ريسيرش" البحثية التركية في ٨ مارس الماضي، حقق كمال كليجدار أوغلو نسبة تأييد تبلغ ٥٥/٦٪ متقدماً على أردوغان الذي حقق نسبة تأييد بلغت ٤٤/٤٪. كما خلص استطلاع أجرته شركة "ألف ريسيرش" في مارس الماضي إلى أن التأييد لكليجدار أوغلو بلغ ٥٥/١٪ وسجل التأييد لأردوغان ٤٤/٩٪. وكشف معهد بوتسدام للأبحاث التطبيقية "بيار ريسيرش" احتمال فوز كليجدار أوغلو بنسبة ٥٧/١٪ بينما تراجع أردوغان إلى ٤٢/٩٪.

٢- تطلع واشنطن لدعم سياسات تركية مُغايرة:

ترى واشنطن أن تغيير الرئيس أردوغان وفوز المعارضة قد يغير الوضع في تركيا، بل إن بعض الاتجاهات تشير إلى أن المعارضة التركية حال فوزها بالأغلبية البرلمانية ربما يكون له دور أقوى وأكثر تأثيراً في وضع ومسارات السياسات التركية، وكذلك تحييد هيمنة أردوغان الذي يمسك بمفاصل الدولة الآن. في المقابل، تعي الولايات المتحدة في التوقيت الحالي أن ثمة بيئة خصبة لصعود المعارضة إلى صدارة المشهد، خاصة في ظل تراجع حضور حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان في الشارع التركي بسبب حدة الأزمة الاقتصادية، وتدهور سعر صرف العملة (الليرة) التي فقدت ما يقرب من ثلث قيمتها، ناهيك عن فشل الإجراءات التقليدية في التحايل على التراجع الحادث في مؤشرات الاقتصاد. وساهمت هذه التطورات في تراجع شعبية أردوغان وحزبه حتى في أوساط القواعد التقليدية الداعمة له.

٣- تعويل أمريكي على وجود التيار العلماني في السلطة:

بالتوازي مع ما سبق، فإن الدعم الأمريكي للمعارضة التركية لا ينفصل عن قناعة أمريكية بأن حالة التطور الكبير في العلاقات التركية الأمريكية ارتبطت بوجود التيار العلماني في السلطة، وهو ما يعني أن واشنطن ربما تبدي اهتماماً واسعاً بشأن دعم فوز المعارضة بالعملية الانتخابية المقبلة في تركيا؛ ولذلك فإن عودة التيار العلماني للحكم مرة أخرى يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تطوير العلاقات المشتركة مع الولايات المتحدة.

٤- رغبة واشنطن في تعزيز الصورة الذهنية للمعارضة:

وراء ما سبق، قد ترى إدارة بايدن أن إبداء الدعم اللافت للمعارضة التركية في هذا التوقيت يمثل أولوية لإرباك الرئيس أردوغان، وإشغاله بمعارك جانبية يمكن أن توثر على تحركاته الانتخابية، وتجعله أكثر توتراً، وهو ما يسهم في تعزيز الصورة الذهنية للمعارضة التركية، ويمنحها مزيداً من الأريحية في مواجهة أردوغان.

تحييد الضغوط

ختاماً، يمكن القول إن التعويل الأمريكي على المعارضة التركية في حسم الانتخابات المقبلة، يشير في جانب منه إلى أن ثمة انسجاماً بين المقاربة الأمريكية وتوجهات المعارضة التركية، لكن في المقابل فإن سلوك واشنطن الأخير تجاه الانتخابات التركية قد يؤدي إلى تعرض العلاقات التركية–الأمريكية لتوترات حادة في التوقيت الحالي، وهو ما ظهر بالفعل في غياب السفير الأمريكي لدى أنقرة، عن حفل إفطار نظمه الرئيس أردوغان للسفراء في تركيا. وربما يحرص الرئيس التركي على توظيف الانخراط الأمريكي في العملية الانتخابية، على أمل تشويه صورة خصومه من جهة، ودفع واشنطن نحو إعادة حساباتها تجاه الاقتراع في تركيا، وتحييد ضغوطها على الرئيس أردوغان وحكومته في المرحلة الحالية من جهة أخرى.

الصوت الكردي والمصالحة الإقليمية الهشّة مع تركيا

*المركز الكردي للدراسات

وحدة الدراسات التركية:خلال العقدين الماضيين، أصبحت الانتخابات التركية حدثاً إقليمياً بامتياز بعد عقودٍ طويلة من الطابع المحلّي لتداول السلطة بين الأحزاب والتحالفات الحكومية. كان من النادر أن يشكل فوز حزب في الحكومة تغيراً جوهرياً في السياستين الداخلية والخارجية. يمكن القول إنه منذ عام ١٩٤٦، تاريخ إقرار التعددية الحزبية، وحتى عام ٢٠٠٢،كان الحدث الانتخابي في كل اقتراعٍ شعبي شأناً محلياً تركياً، وبالكاد يترك أثراً مختلفاً على الجوار الإقليمي.

تغير الحال منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢ وبشكلٍ تصاعدي. وتعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ١٤ مايو/أيار المقبل متداخلة بشكلٍ غير مسبوق مع صراعاتٍ وتوافقاتٍ داخلية وإقليمية ودولية. فهي حدث ذو ثلاثة أبعاد. ويعد البعد الإقليمي الأخطر فيه، ذلك أن تقارباً إقليمياً تأسس على ميراثٍ من العداوة بين تركيا والعديد من دول الجوار الإقليمي، في مقدمتها مصر ودول الخليج، وهناك محادثاتٌ جادة لتأسيس تقاربٍ صلب بين تركيا وسوريا برعاية روسيا ومباركةٍ من كافة دول الإقليم.

أجندة السياسات الإقليمية جاهزة للتطبيق وتنتظر فقط إعلان فوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الانتخابات. ستكون هناك مقايضات مهمة في هذه المصالحة الكبيرة. وفي الغالب سيقدّم أردوغان – في حال فوزه – مكاسب اقتصادية للأصدقاء الجدد من هذه الدول، وينال في المقابل

> تقدم الحكومة التركية تصورات وردية بخصوص ثمار المصالحة الإقليمية

مكاسب سياسية بالدرجة الأولى، من بينها إغلاق أي منفذ لهذه الدول على القضايا المحظورة في نظر أنقرة.

تقدم الحكومة التركية تصوراتٍ وردية بخصوص ثمار المصالحة الإقليمية، وهي ليست بخسة الثمن. فلدى أنقرة سوقٌ كبيرة للشركات الباحثة عن فرص نمو جديدة على تخوم أوروبا والقفقاس والشرق الأوسط. لكن تبقى هناك ثغرة في هذه المصالحة الإقليمية، أو بتعبيرٍ أدق، ثغرة في آليات استمرارية الشراكة المديدة في السياسة والاقتصاد، وهي ضآلة فرص أردوغان في الفوز بالانتخابات. ذلك أن الطرف الأكثر ترجيحاً لكفة الفائز هو الصوت الكردي في تركيا حتى الآن، وليس أصوات أي حزبٍ آخر. وبنيت التوافقات الإقليمية بعيداً عن أخذ هذا العامل في الحسبان. والمرجح أن واحدة من الثمار التي يتطلع إليها أردوغان شراء صمت هذه الدول الإقليمية في عملياتٍ هجومية مقبلة على القوى الكردية غير المستسلمة داخل تركيا وخارجها.

لقد بنت الدول الإقليمية، من مصر إلى الخليج، وما بينهما، تصوراتٍ على قراءةٍ غير كاملة للمشهد التركي. لقد انطلقت هذه الدول من قناعة أن دعم أردوغان بودائع مالية ضخمة أو تدفقاتٍ استثمارية نشطة ستساعده بقوة في الفوز، وبعضها يراهن على مثل هذا الفوز من دون ترك مساحةٍ للتراجع.

الواقع، أن أصوات كتلة حزب الشعوب الديمقراطي، وبديله الجديد حزب اليسار الأخضر ستكون حاسمة في تحديد الفائز في الانتخابات. وحتى الآن، تدل كافة المؤشرات إلى أن صوت الحزب الكردي وحلفائه ستذهب إلى ترجيح كفة كمال كليجدار أوغلو وإلحاق هزيمةٍ تاريخية بأردوغان وحزبه في الرئاسة والبرلمان. السؤال المشروع في هذه الخلاصة هو: قدّم أردوغان تنازلاتٍ كبيرة للاقتراب من الفوز والإفلات من الهزيمة، وتخلى تقريباً عن معظم سياساته الخارجية الإقليمية في سبيل هذه الغاية. ما الذي منعه من تغيير سياساته الداخلية تجاه الكرد وضمان الفوز بسبعة أعوامٍ أخرى وإدارة البلاد بالنظام الرئاسي شبه الفردي كما هو الآن؟ والسؤال الآخر: لماذا لم تدفع «دول المصالحة» أردوغان إلى إغلاق «الثغرة الكردية» في جدار حكمه عبر مبادرة علنية وشفافة تنهي حقبة الملاحقة السوداء لحزب الشعوب الديمقراطي والمئات من كوادره؟

يقامر أردوغان بمصيره، ومصير المقربين منه الذين قد تطالهم جميعاً ملاحقات قضائية، لكنه لم

> إذا كان الصوت الكردي بهذه الأهمية، لماذا لم يحاول أردوغان كسبه؟

يتقدم ولو خطوة واحدة باتجاه ممثلي الكرد الأكثر شعبية. بل هناك العديد من خطط توسيع العدوان على مناطق كردية في سوريا والعراق تنتظر لحظة فوزه لإطلاقها.

لذلك، يحشد حزب الشعوب الديمقراطي كل ثقله لهزيمة أردوغان، ليس من أجل إنجاح كليجدار أوغلو، بل من أجل إنقاذ أمة من حربٍ وحشية مستمرة من دون توقف منذ عام ٢٠١٤. وإن استمر أردوغان في الحكم، من المرجح ان تستمر وتيرة الحرب على الحركة الكردية داخل تركيا وخارجها.

إذا كان الصوت الكردي بهذه الأهمية، لماذا لم يحاول أردوغان كسبه بمبادرة أولية، ولو من باب الاحتيال الانتخابي؟ فقط إجابة واحدة تنهي شهية الاستمرار في هذه الأسئلة، وهي أن برنامجه السياسي بالكامل قائم على هذا القتل الجماعي. وبالتالي، فإن الكرد وأصواتهم خارج حساباته كلياً. فالفوز سيكون مبرمجاً لإطلاق مرحلة جديدة من الحرب.

ولعل من المفارقة أنه من بين كافة القوى الإقليمية التي هرعت للتصالح مع تركيا وبناء سياساتٍ مستقبلية مرتبطة بفوز أردوغان، وحده النظام السوري أخذ في الحسبان ترجيح هزيمة الرئيس التركي. لذلك، يحاول الرئيس السوري بشار الأسد، قدر المستطاع، التحرر من الضغط الروسي والإقليمي من أجل تتويج التقارب مع تركيا بلقاءٍ يجمعه بأردوغان. وإذا فازت المعارضة، فإن ما كان سيحصل عليه الأسد من أردوغان في صفقاتٍ متبادلة، سيكون في المتناول من دون تنازلاتٍ من هذا النوع في حال فوز كليجدار أوغلو.

الخلاصة، أن هناك مصالحة إقليمية تتسارع مع تركيا وحسابات دولية تؤثر فيها روسيا إلى حدٍ كبير لصالح أردوغان ونأي غربي بالنفس عن التدخل في تأييد أي طرف. على الرغم من ذلك، فإن القوة الكامنة في حزب الشعوب الديمقراطي وتأثيره في مجرى الانتخابات، وفق مجمل التوقعات، تعادل وزن كل هذه المصالحات الإقليمية مع تركيا، وأكثر قوة منها.

لذلك، من يريد وصف موقف حزب الشعوب الديمقراطي بأنه تأييد لكمال كليجدار أوغلو، سيكون قد جانب الصواب. فالهدف يتجاوز شخص كليجدار أوغلو وحزبه وحلفائه. المسألة الأكثر أهمية هي أن بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم يعني أنه سيبني استمراريته على استئناف المجزرة الشاملة ضد الكرد، وما من طريقة لإيقاف هذه الحملة المدعومة بمصالحات إقليمية سوى إنزال أردوغان عن كرسي الرئاسة.

الشرق الأوسط..
أمريكا تعيد تقييم أولوياتها العسكرية

*ريسبونسبل ستيتكرافت

يحلل جيمس دورسي في «ريسبونسبل ستيتكرافت» الذي ترجمه «الخليج الجديد» ٣ تطورات هي استعادة العلاقات الدبلوماسية بوساطة صينية بين المملكة العربية السعودية وإيران، وارتباط المملكة بمنظمة شنغهاي للتعاون التي تركز على الأمن والتي تقودها الصين، و إحياء محتمل للعلاقات الدبلوماسية بين السعودية وسوريا بتيسير روسي.

ويرى الكاتب أن تقييم الأهمية الجيوسياسية لهذه التطورات سابق لأوانه. ويرى أنه بالرغم من تهميش الولايات المتحدة على ما يبدو، لم تتغير

> بالرغم من تهميش الولايات المتحدة، لم تتغير الحقائق على الأرض

الحقائق على الأرض.

كما أنه لا توجد استراتيجية متماسكة بين المحيطين الهندي والهادئ لا تشمل النهج الغربي للمنطقة: بحر العرب مع عمان واليمن والصومال والهند وباكستان كدول ساحلية. بعبارة أخـرى، يجب أن تكون المشاركة الأمريكية المستمرة في الشرق الأوسط أو غرب آسيا، بغض النظر عن إعادة تشكيله جزءًا لا يتجزأ من أي استراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ويرى أن التحالفات المصغرة الجانبية مع التركيز على الاقتصاد والأمن غير التقليدي مثل إنتاج الغذاء تشهد على أهمية الخليج وبحر العرب.

علاوة على ذلك، فإن التطورات الأخيرة المتعلقة بالصين وروسيا لم تحدث من فراغ. إنها تعكس إعادة توازن عالمية للقوة بدلاً من كسوف قوة بأخرى.

ويرى أن إعادة التوازن نحو عالم متعدد الأقطاب تشمل الولايات المتحدة والصين. ومع ذلك، فإنها مسألة وقت فقط قبل أن تظهر الهند كثالث أكبر اقتصاد في العالم وتطالب بمقعدها على الطاولة العليا.

وفي تلك البيئة متعددة الأقطاب، فإن القوى الوسطى، مثل السعودية، مصممة على عدم الوقوع في خضم حرب باردة متجددة حيث تُجبر على الانحياز إلى أي جانب واعتمادًا على نتيجة حرب أوكرانيا، قد تجد دول الخليج أن روسيا، في هذه المرحلة، هي قوة وسيطة وليست قوة عالمية حتى لو لم تكن هذه هي الطريقة التي تسعى بها إلى إبراز نفسها.

وفي حين أن السعودية وإيران قد يكون لديهما سبب وجيه لاختيار الصين كراعٍ لتحسين علاقاتهما، فليس من الواضح سبب احتياج المملكة إلى موسكو لاستعادة علاقاتها مع سوريا.

إذا أعادت المملكة العربية السعودية وسوريا إقامة العلاقات وإشراك روسيا، فمن المحتمل أن تكون لفتة في وقت تتعرض فيه الدولة للعقوبات من قبل الولايات المتحدة وأوروبا وبعض حلفائهم الآسيويين وليس لأن موسكو لديها بالفعل مساهمة

> لا يوجد بديل حقيقي للمظلة الأمنية الأمريكية في الخليج

كبيرة تقدمها.

تسعى دول الشرق الأوسط إلى التحوط من رهاناتها. يفعلون ذلك على أساس التصورات أكثر مما يفعلون على أساس الحقائق. ويتضخم دور التصورات بفعل فشل واشنطن في التحديد الواضح والتوصيل الفعال لالتزامها بأمن الخليج.

وقد خلصت عدة دراسات أن «الوجود العسكري الأمريكي المتقدم (في الشرق الأوسط) لا يتراجع، ولا حتى يظل مستقرًا، ولكنه في الواقع قد زاد خلال العقد الماضي»، استنادًا إلى بيانات من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، فإنه من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٢٢، زاد الجيش الأمريكي من وجوده في السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت وجيبوتي. كما لم يكن هناك أي تحول كبير في مصادر الأسلحة من قبل دول الشرق الأوسط.

من زاوية أخرى ليس من الواضح ما هو تأثير البديل على الاعتبارات الأمنية الخليجية والصينية. ويسعد الصين أن تترك الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الأمنية في الخليج طالما أن عرضها العسكري موثوق به وذو مصداقية. يفترض العديد من المحللين الصينيين أن الولايات المتحدة ستحافظ على التزامها في المستقبل المنظور.

ويرى المقال أن المنطقة بعيدة جدًا عن الوقت الذي يمكن فيه للجيش الصيني المشاركة بشكل مباشر في العمليات القتالية، مثل الدفاع الصاروخي، لحماية أحد» شركائه الاستراتيجيين الشاملة «من هجوم». ومع ذلك، فإن اعتبارات الانتشار في الصين سياسية بقدر ما هي عسكرية.

ومع العلاقات الجيدة من جميع جوانب الانقسامات في المنطقة، تخشى الصين من أن الموقف الأمني المعزز قد يتطلب منها تعطيل توازنها المشيد بعناية إذا اضطرت إلى اتخاذ إجراء عسكري ضد أي طرف في حالة وجود تهديد خطير، كما أن إمكانات روسيا لا تؤهلها لتكون بديلا.

لا يوجد بديل حقيقي للمظلة الأمنية الأمريكية في الخليج. لكن هذا لا يمنع دول الخليج من تنويع مورديها العسكريين. وباستثناء الصين، فإن مورديها الأحدث هم جميعًا حلفاء أو شركاء للولايات المتحدة. في الوقت نفسه، فإن استدامة المظلة الأمريكية ليست مسألة تراجع الولايات المتحدة أكثر من كونها مسألة كيفية تقييم واشنطن لأولوياتها العسكرية، وفي الواقع كيف تحدد دورها في العالم وليس بحاجتها المتناقصة للشرق الأوسط؛ النفط والغاز./ترجمة وتحرير الخليج الجديد

حسني محلي:

شرق أوسط جديد.. هذه المرّة وفق المعايير الروسية – الصينية

عندما استخدمت روسيا والصين في مجلس الأمن ولأول مرة معاً حق الفيتو ضد قرار تقدّمت به فرنسا وبريطانيا والبرتغال وألمانيا ضد سوريا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لم يكن أحد يتوقّع لهذا الموقف الروسي – الصيني المدعوم من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، ولبنان الذي امتنع عن التصويت، أن يكون بداية لتحوّلات محتملة في المنطقة وعلى حساب كل المخططات والمشاريع الامريكية التي بدأت بعد اللقاء الأول بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الامريكي روزفلت في ١٤ شباط/فبراير١٩٤٥ وعلى متن المدمّرة الامريكية كوينسي الراسية وسط البحر الأحمر.

وسخّرت السعودية بعد ذلك التاريخ كل إمكانياتها الجيوسياسية والنفطية والدينية/الطائفية خدمة للمخططات والمشاريع المذكورة بعد أن جعلت منها واشنطن خندقاً أمامياً للتصدّي لما يسمّى بخطر الشيوعية والتيار القومي الناصري ذي النفس اليساري.

وفي هذا الإطار استنفرت الرياض كل إمكانياتها لدعم كل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بحركات الإسلام السياسي المعتدل منه والمتطرف، وذلك بالتنسيق والتعاون مع واشنطن ولندن وحليفاتها الإقليمية والدولية التي كانت تسعى لإقامة «شرق أوسط جديد» وفق معاييرها ومقاييسها التي تعني قبول الجميع

> جاء قرار التدخل الروسي في سوريا ليمنع واشنطن ومن معها من تحقيق أهدافها

بالكيان الصهيوني المصطنع في فلسطين بعد ١٩٤٨.

وجاء الإعلان عن حلف بغداد في شباط/فبراير ١٩٥٥ كبداية لهذه الرغبة الامريكية التي تبلورت بالعدوان الصهيوني البريطاني الفرنسي المدعوم امريكياً في تموز/يوليو ١٩٥٦على مصر، وليكون العدوان الصهيوني على مصر وسوريا والأردن في حزيران/يونيو ١٩٦٧ العمل الأكثر فعاليّة على طريق فرض فكرة الشرق الأوسط الجديد على جميع دول وشعوب المنطقة.

وسبق ذلك التآمر الدولي والإقليمي على مصر لإبعادها عن سوريا (الانفصال ١٩٦١) وجرّها إلى حرب اليمن (١٩٦٢). وكان الامريكيون يتحدثون في كل مرة عن «شرق أوسط جديد»، إلى أن تحدث شمعون بيريز علناً وبعد مؤتمر مدريد (١٩٩١ – ١٩٩٢) عن ضرورة فتح الأبواب على مصاريعها أمام نظام شرق أوسطي جديد يؤدي إلى شرق أوسط كبير.

وهو ما اقترحه الرئيس بوش الابن في قمة سي أيلاند بامريكا في حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وكان ذلك بعد سلسلة من الأحداث المثيرة التي عاشتها المنطقة، وأهمها احتلال أفغانستان والعراق واغتيال رفيق الحريري، وأخيراً الهزيمة النكراء التي تعرّض لها «الجيش» الإسرائيلي الذي لا يقهر في حرب تموز في لبنان.

ودفع ذلك وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس إلى زيارة تل أبيب فوراً أواخر تموز/يوليو ٢٠٠٦ لتعلن من هناك عن «ضرورة بناء شرق أوسط جديد»، وفق رؤية المحافظين الجدد في واشنطن. وهو ما أشار إليه الرئيس بوش في خطابه التقليدي للشعب الامريكي أواسط آب/أغسطس ٢٠٠٦ حيث قال «إن الشرق الأوسط يشكّل ساحة الصراع الأولى بين الحرية والإرهاب، وإن هذه المنطقة الآن أمام لحظة مفصلية من تاريخها باعتبار أن الحرب في لبنان مظهر أساسي لصراع الحرية ضد الإرهاب».

وكان المهم في الشرق الأوسط الجديد الذي أعلن عنه بوش هو إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية لدول الشرق الأوسط (لاحقاً الكبير) بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف الامريكية ويكون بديلاً عن الخريطة التي وضعتها القوى الكبرى في مطلع القرن العشرين أي بريطانيا وفرنسا، وكل ذلك بغياب الدولة العظمى الثانية أي الاتحاد السوفياتي ووريثته روسيا.

وجاءت نظرية رايس المعروفة بـ «الفوضى الخلاّقة» لتثبت للجميع مدى جدية واشنطن وحلفائها في مساعيها لإعادة ترتيب أوراق المنطقة في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير وبصيغته الضيّقة الشرق الأوسط الجديد. فعاشت المنطقة برمّتها من باكستان إلى المغرب ثم الصومال واليمن أحداثاً دموية أخذت طابعاً أكثر فعالية مع ما يسمى بـ «الربيع العربي» الذي كان البعض يريد له أن يضع النقاط على الحروف على طريق الشرق الأوسط الجديد ليكون الجميع في خدمة الكيان

> عسى أن يستخلص كل من هم في هذه الجغرافيا ما يكفيهم من الدروس

الصهيوني تارة بحوار الأديان وأخرى لتحالف الحضارات وأخيراً الاتفاقيات الإبراهيمية.

وجاء قرار التدخّل الروسي في سوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وقيل إنه بفضل إقناع الشهيد قاسم سليماني للرئيس بوتين كي يمنع واشنطن ومن معها من تحقيق أهدافها على الرغم من إمكانياتها التقليدية في المنطقة، التي كان وما زال فيها العشرات من القواعد العسكرية التي لم تستطع إسقاط الدولة السورية التي صمدت بفضل الدعم الروسي والإيراني العسكري والصيني دبلوماسياً وسياسياً ونفسياً.

وكان هذا الدعم ومعه دعم حزب الله كافياً لإلحاق الهزيمة بأولئك الذين كانوا يحلمون بالشرق الأوسط الجديد وأرادوا له أن يتأسس عبر إرهاب مئات الآلاف من مجرمي «النصرة» و«داعش» وأمثالهم من إرهابيي المنطقة وأنحاء العالم كافة وكانوا جميعاً في خدمة نظرية الفوضى الخلاّقة.

وجاء مقتل جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ كشرارة أولى تضيء الطريق أمام محمد بن سلمان ليرى الحقيقة التي ساعده فيها الرئيس بوتين.

فصبر بوتين طويلاً ثم جلس إلى جانب محمد بن سلمان (وهو ما فعله الرئيس الصيني شي جين بينغ) في قمة العشرين التي انعقدت نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في الأرجنتين في الوقت الذي لم يقترب منه أحد آنذاك من حكّام الغرب بحجة علاقته بمقتل خاشقجي.

وكانت المودة بين محمد بن سلمان وكل من بوتين وبينغ البداية الصادقة التي أسست لعلاقة شخصية ورسمية مبنية على المصالح المشتركة والاحترام الصادق الذي لم يعتد عليه آل سعود في علاقاتهم مع حكّام الحليف الأكبر امريكا، والذين أهانوا دائماً آل سعود وحكّام الخليج معاً. وهو ما فعله ترامب بشكلٍ سافر عندما استقبل محمد بن سلمان في البيت الأبيض في آذار/مـارس ٢٠١٨ وهو يحمل لوحة فيها صور الأسلحة الامريكية وقال له «إنك غني وعليك أن تشتري هذه الأسلحة».

وقد يكون هذا الموقف وأمثاله ومن قبله وبعده الانحياز الامريكي إلى جانب قطر السبب الكافي لتحريك «الشهامة والكرامة العربية» لدى الشاب محمد بن سلمان الذي فتح بعد ذلك أبواب الحوار ثم التنسيق وأخيراً التعاون «المشرّف» مع موسكو وبكين ولم تطلبا منه لا قواعد ولا بترول ولا عداءات ولا حروب ضد الآخرين.

وقد يكون ذلك السبب الأهم في قرار ابن سلمان لتطوير نوع جديد من العلاقة الشخصية مع كل من بوتين وبينغ وكانا صادقين في كل أنواع الحوار المتبادل الذي أبعد السعودية (على الأقل الآن) عن المعسكر الإمبريالي/

> إذا أدرك الجميع هذه الحقيقة قد يكون كافيا لإقامة شرق أوسط جديد

الاستعماري الغربي في حربه ضد روسيا في أوكرانيا. كما هو فتح صفحة جديدة في العلاقات الدولية والإقليمية على أساس المصالح المشتركة للدول والشعوب التي سئمت من استغلال واستحقار وإهانة الامريكيين لها منذ ٨٠ عاماً.

وهذا ما فعله الغرب الإمبريالي منذ مئات السنين وخلافاً للصين وروسيا (سابقاً الاتحاد السوفياتي) اللتين لم تقوما بأي عمل عدائي ضد هذه الدول وشعوبها. وجاء النجاح الصيني المثير والمدعوم من روسيا في تحقيق المصالحة بين السعودية وإيـران ليؤكد هذا الموقف الروسي الصيني المشترك، وهدفه الوحيد هو إنقاذ دول وشعوب المنطقة وبالتالي العالم من غطرسة امريكا والغرب الإمبريالي لها ليتسنّى للجميع إقامة شرق أوسط جديد ونظيف من كل العداءات والأحقاد وبالتالي الحروب التي أثقلت كاهل الجميع.

ويبقى الرهان على إيمان كل الأطراف والأهم إيران والسعودية بمصداقية الموقفين الروسي والصيني لفتح صفحة جديدة ومضيئة في مستقبل المنطقة بامتداداتها إلى الشرق حتى الهند وباكستان، وغرباً حتى البرازيل والأرجنتين وكل دول امريكا اللاتينية، وجنوباً حتى جنوب أفريقيا ومن معها في القارة السمراء التي عانت ما عانته من المآسي والآلام على يد المستعمرين الجدد والقدامى كما هو الحال في امريكا اللاتينية.

فإذا أدرك الجميع هذه الحقيقة وتصرّفوا وفقها فقد يكون ذلك كافياً ليس فقط لإقامة شرق أوسط جديد بمعايير شعوبها ودولها، بل لإقامة نظام دولي جديد يحترم فيه كل طرف الطرف الآخر على قاعدة المودة المتبادلة التي ستحقّق أعلى مستوى من المكاسب والمصالح الاقتصادية والمالية، وبالتالي الاجتماعية والثقافية، ليعيش الجميع جنباً إلى جنب، وفي كثير من الأحوال معاً يداً بيد بعيداً عن التعنّت والعداء القومي والديني والطائفي الذي دفع ثمنه الجميع غالياً منذ ١٠٠ عام كما هو في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وأخيراً في ما يسمّى بـ «الربيع العربي»، وأراد له البعض في الخارج والداخل أن يساعد اتباع كونداليزا رايـس كي يـؤدي إلى شرق أوسـط جديد ترويه دماء الملايين من أبناء هذه الجغرافيا وهي مهد جميع الأديان ومعظم الحضارات.

فعسى أن يستخلص كل من هم في هذه الجغرافيا ما يكفيهم من الدروس من أجل إقامة نظام جديد وكريم ومشرّف يمد يده إلى كل من يريد الأمن والاستقرار والسلام لهذه المنطقة، وأياً كان الشعار من شرق أوسط كبير إلى جديد إلى أبيّ وشريف وصادق مع نفسه ومع حلفائه الجدد.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*موقع الكاتب في الميادين.نت

زهير كاظم عبود :

الحاجة لموقف دولي جاد لإيقاف الحرب بين روسيا وأوكرانيا

من بين أهم المقاصد التي قامت عليها المنظمة الدولية ماورد في مواد الميثاق الدولي للأمم المتحدة في الفقرة الأولى من المادة الأولى، التي تنص على حفظ السلم والامن الدولي، وأن تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي تؤدي إلى الاخلال بالسلم أو لتسويتها.

ومن بين اهم ما يتطلبه الميثاق أن المنظمة الدولية معنية بجميع الأحوال التي تعرض السلام والأمن الدولي للخطر، وأن تكون الوسائل والسبل المعتمدة سريعة وفعالة، وهذه المقاصد المهمة في حياة الدول والبشر، تتطلب مواقف حيادية وصادقة لإيقاف النزيف المستمر والضحايا بين الدول المتحاربة، ولا يمكن أن يتوقف القتال والتهديد المستمر للسلام العالمي بالمواقف الإعلامية أو بالاستنكار وبالحث والنصائح والدعوات التي يطلقها المسؤول الدولي.

الاشكال والأسباب التي تعيق مثل هذه المواقف تكمن في الهيمنة الامريكية على الموقف الدولي في المنظمة الدولية، وأمام ما تعلنه الولايات المتحدة من دعم وحث ودفع أوكرانيا لاستمرار القتال تعتبر شريكا فعالا في استمرار الحرب الدائرة خارج بلادها.

إن كلا من روسيا وأوكرانيا هما عضوان فاعلان من أعضاء الأمم المتحدة، ويفترض عليهما الالتزام بالميثاق ونصوص القانون الدولي، وأن تضع قيادة البلدين مصلحة ومستقبل شعوبهم قبل أي موقف أو مصلحة أخرى، الخسائر البشرية والمادية التي يفقدها كل طرف هي جزء

مهم من التأثير المستقبلي على الحياة فيهما، وأن هذه الخسائر المادية في البنى التحتية بالإضافة إلى خسائر السلاح والانفاق العسكري الهائل وتوقف عجلة الحياة ليس لها أي معنى، وستنعكس حتما على مجريات الحياة والمواطنين التواقين للحياة الامنة والسلام بديلا عن الخروق والتجاوزات التي تصدر عن كلا المتحاربين، وعلى المنظمة الدولية ان تنظر للنزاع القائم والحرب العسكرية الجارية بمنظار حيادي، وأن تأخذ على عاتقها أن تكون وسيطا لإيقاف القتال أولا ومن ثم اللجوء إلى التفاوض والحوار، بدلا من أن توجه الاتهامات إلى طرف دون غيره قبل ان تتعمق في التحقيقات الدولية، وقبل أن تتشكل لجان وهيئات مشتركة للبحث عن السبل والطرق، التي تدعم عمل المنظمة الدولية وتحقق مقاصدها.

ومنذ بداية قيام الحرب والقتال بين البلدين ظهر التأثير الاقتصادي علي العديد من بلدان العالم، ومع الرغبة التي يتمناها محبي السلام العالمي في ان يسكت صوت الصواريخ والمدافع والبنادق ويرتفع صوت الحوار الا ان التأثير المذكور بدا يكبر ويتوسع مع استمرار هذه الحرب، وما يحزن النفس أن التأثير انعكس على البلدان النامية والضعيفة اقتصاديا ليزيد معاناة البشر فوق معاناتهم المتعددة.

إن مجلس الامن الدولي مدعو لاتخاذ موقف حيادي ومنصف وإنساني لإيقاف نزيف الدم، بدلا من الانقسام والتخندق مع الأطراف المتحاربة، وان تكون مبادئ القانون الدولي والنصوص التي تدعم عملية السلام هي القواعد، التي ترسم منهج الحوار والمفاوضات الجادة والالتزام بالمقاصد التي تسعى لها المنظمة الدولية، حيث أن الحوار المتقطع والبعيد عن الجدية بين ممثلي الحكومتين لم يثمر أو يوصل إلى نتائج تسهم في إيقاف القتال أو اعلان الهدنة أو إعادة قراءة أسباب الخلاف والنتائج التي توصلوا اليها، وجميع المنظمات الدولية المعنية بالسلام العالمي وبحقوق الانسان مدعوة لان يرتفع صوتها وأن تسهم بشكل فعال في ان تتوقف هذه الحرب، وان تتوقف أيضا دعوات بعض الأطراف، التي تحث وتساعد وتدعم استمرار هذه الحرب الطاحنة.

الأمين العام للأمم المتحدة مدعو لأن يأخذ على عاتقه عملية إحلال السلام، وأن يكون هاجسه الأساسي ان يوفق لإيجاد سبل وطرق من شانها ان تحقن الدماء التي تسيل يوميا والبنى التحتية التي تتهدم وتسحق يوميا، وأن يضع كل امكانياته وخبرته الدولية في إحلال السلام بين البلدين، بعيدا عن مواقف الدول في مجلس الامن وعن حق النقض الذي يعرقل عملية السلام، لأننا ندرك أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة للدول، في حين أن جهودا إنسانية ومواقف شفافة وحيادية يمكن ان تحقق نتائج إيجابية، ما يجعل الحاجة ملحة لمبادرة إنسانية ينتظرها الناس في إيقاف الحرب وترميم مخلفاتها، دون أن نغبن دور المنظمات الدولية في الدعم الإنساني لكلا الشعبين، ومايزيد سعير النار تلك التقارير الإعلامية البعيدة عن الحقيقة وغير الحيادية التي تطلقها جهات إعلامية بقصد استمرار القتال أو توجيه الاتهامات لطرف دون الاخر.

> **من بين اهم ما يتطلبه الميثاق أن المنظمة الدولية معنية بجميع الأحوال**

*باحث وقاض عراقي متقاعد

معركة «التطويق»..

صراع «الجيوسياسية» المحتدم بين واشنطن وبكين

بين «تطويق تايوان» و«تطويق بكين»، يحتدم صراع جيوسياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

صراع تحاول من خلاله الصين ردع النفوذ الأمريكي ووقف الدعم لتايوان عبر تنفيذ مناورات «ضرب طوق» حول الجزيرة التي تعتبرها واحدا من أقاليمها، فيما تسعى واشنطن إلى تطويق الصين نفسها عبر علاقات قوية مع دول الجوار تسمح لها بتنسيق سياسي مستمر، وعسكري حال استدعى الأمر.

مساع أمريكية

وفي ظل مساعي واشنطن نحو هدفها، يتوجّه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في نهاية الأسبوع إلى كلّ من فيتنام واليابان، في جولة تأتي في خضمّ توترات مع الصين بشأن تايوان، بحسب ما أعلنته واشنطن، الإثنين.

وسيتوقف بلينكن في العاصمة الفيتنامية هانوي، قبل أن يتوجه لحضور اجتماع لوزراء خارجية مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في كارويزاوا في اليابان.

ويمتد اجتماع وزراء خارجية مجموعة الدول الصناعية السبع من ١٦ إلى ١٨ أبريل/نيسان، بحسب ما قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان.

وأضافت الخارجية الأمريكية أنّ «بلينكن سيناقش

> صراع تحاول من خلاله الصين ردع النفوذ الأمريكي ووقف الدعم لتايوان

في العاصمة الفيتنامية رؤيتنا المشتركة لأن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ منطقة تتّسم بالازدهار والسلام».

وكانت العلاقات بين الولايات المتحدة وفيتنام تعزّزت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في المجالين العسكري والاقتصادي، إذ تصالح البلدان رغم ندوب الحرب.

وأكد مساعد وزير الخارجية لشؤون جنوب-شرق آسيا دانيال كريتنبرينك على أن الزيارة ستعكس «الشراكة القائمة على الاحترام المتبادل».

وشدّد المتحدث كذلك على التطابق التام في وجهات النظر بين واشنطن وهانوي حول المستقبل الذي تريدانه لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وعلى وجوب «ألا تتنمّر البلدان الكبرى على البلدان الأصغر»، في تلميح إلى الصين التي يسود التوتر العلاقات بينها وبين هانوي.

وسيطلق بلينكن، في أول زيارة إلى فيتنام منذ تولّيه منصبه قبل عامين، أعمال بناء سفارة جديدة للولايات المتحدة في هانوي.

وتأتي زيارة بلينكن إلى آسيا، التي جائت بعد زيارة سابقة لنائبة الرئيس كامالا هاريس، وسط توترات مع الصين بشأن تايوان.

وسعت الولايات المتّحدة التي طلبت من بكين «ضبط النفس»، إلى عرض قوة أيضاً، ونفذت المدمرة الأمريكية «ميليوس»، الإثنين، عملية تندرج في إطار «حرية الملاحة» في منطقة من بحر الصين الجنوبي تطالب بها بكّين، ونـدّدت الصين على الفور بهذا «التوغّل».

ومن جانبها، أمرت اليابان بـ«تحليق طائرات مطاردة في الأيام الأخيرة ردّا على إقلاع طائرات من حاملة الطائرات الصينية شاندونغ والعودة إليها عليها.

ومن المقرر أن يلتقي بلينكن ووزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن مع نظيريهما الفيلبينيين في واشنطن، الثلاثاء.

ووقّعت الفيليبين والولايات المتحدة مؤخرًا اتفاقاً يسمح للقوات الأمريكية باستخدام ٤ قواعد عسكرية إضافية في الفيليبين، ما أثار غضب بكين.

وسيسافر بلينكن إلى هانوي من إيرلندا، حيث سيرافق الرئيس جو بايدن الذي يزور إلى هذا البلد وبريطانيا من ١١ وحتى ١٤ أبريل/ نيسان، ويتوقف في أيرلندا الشمالية بمناسبة الذكرى الـ٢٥ لاتفاقية السلام.

انحسار نفوذ واشنطن

وفيما يعد خسارة جديدة للنفوذ الأمريكي بأوروبا، جاءت كلمات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بشأن ضرورة عدم اتباع أوروبا السياسة الأمريكية بشأن تايوان، بسبب المخاطر التي تواجهها أوروبا في الصراع.

التصريحات جاءت في أعقاب زيارة رسمية للصين

> اعلنت بكين أتمت بنجاح»مناوراتها العسكرية في مضيق تايوان

استمرت ٣ أيام، يبدو من خلالها أن الصين نجحت في تنبيه الرئيس الفرنسي لمخاطر هذا الصراع وعواقبه، حال وقوعه.

وقال ماكرون في مقابلة أجريت يوم الجمعة ونشرتها صحيفة «لي إيكو» الفرنسية الإثنين، إن «أسوأ شيء هو الاعتقاد بأننا نحن الأوروبيين يجب أن نصبح أتباعا في هذا الموضوع وأن نأخذ إشارتنا من الأجندة الأمريكية ورد الفعل الصيني المبالغ فيه».

وأضاف ماكرون: «ينبغي على أوروبا تجنب الوقوع في فخ التورط في أزمة أجنبية»، موضحا أن «أوروبا واجهت خطر أن تصبح تابعا بين الولايات المتحدة والصين، في حين أنه بإمكانها أن تصبح بدلا من ذلك قطبا ثالثا».

وأثارت تصريحات الرئيس الفرنسي رد فعل ساخن في ألمانيا من مختلف الأطياف السياسية.

وقال نوربرت روتجن المتحدث باسم السياسة الخارجية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ المعارض لصحيفة بيلد واسعة الانتشار «يبدو أن ماكرون فقد صوابه»، واتهمه بـ»تقسيم وإضعاف أوروبا بخطاب ساذج وخطير».

فيما قال بيجان دجير ساراي الأمين العام للحزب الديمقراطي الليبرالي وهو شريك صغير في الائتلاف الحكومي إن «الموقف الذي اتخذه ماكرون لا يمثل استراتيجية سليمة لأوروبـا، إذ ينبغي على الولايات المتحدة وأوروبا العمل معا».

وفي سياق متصل، قال ميتن هاكفيردي من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي ينتمي إلى يسار الوسط بزعامة المستشار أولاف شولتز: إنه «من الخطأ الجسيم أن نسمح لأنفسنا كغرب بأن نكون منقسمين في تعاملنا مع بكين».

الصين تتم «التطويق»

يأتي هذا فيما أعلنت بكين، الإثنين، أنّها أتمت «بنجاح» مناوراتها العسكرية في مضيق تايوان والتي استمرت ٣ أيام بهدف محاكاة «ضرب طوق» حول الجزيرة المتمتعة بحكم ذاتي وتعتبرها الصين واحدا من أقاليمها.

تلك المناورات التي بدأت، السبت، احتجاجا على لقاء جمع، الأربعاء الماضي، في كاليفورنيا رئيسة تايوان تساي إنغ-وين مع رئيس مجلس النواب الأمريكي كيفن ماكارثي.

وأوضحت قيادة الجيش الصيني في منشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي أنّه «من الثامن من أبريل/ نيسان إلى العاشر منه أنجزت القيادة الشرقية بنجاح مهام مختلفة في إطار دوريات الجهوزية على الحرب في محيط تايوان وفي إطار مناورات السيف المشترك».

وأضافت القيادة أنّها «اختبرت بشكل كامل قدرات القتال المشتركة المتكاملة لفروع عسكرية متعدّدة في

> اتهمت الخارجية التايوانية الصين بـتقويض السلام والاستقرار في المنطقة

ظروف قتال فعلية».

وفور انتهاء المناورات، اتّهمت وزارة الخارجية التايوانية الصين بـ«تقويض السلام والاستقرار في المنطقة».

وأعلنت تايبيه أنّها رصدت ١٢ سفينة و٩١ طائرة صينية في محيط الجزيرة الإثنين الساعة ١٨,٠٠ (١٠,٠٠ ت غ)، وأكّدت وزارة الدفاع أنّ «الجيش لن يتهاون أبدا في جهوده الرامية لتعزيز جهوزيته للمعركة».

وأفاد الجيش الصيني أنّ هدف المناورات هو محاكاة «تطويق كامل» للجزيرة، ولا سيّما من خلال فرض «حصار جوي»، وفق تلفزيون «سي سي تي في» الحكومي الصيني.

وأوضحت قيادة المنطقة الشرقية في الجيش الصيني أن حاملة الطائرات «شاندونغ»، شاركت في مناورات، الإثنين. وتملك الصين حاملتي طائرات فقط.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، قامت طائرات مطاردة وسفن حربية بمحاكاة عمليات قصف محدّدة الأهداف في الجزيرة.

وقال المتحدث باسم الجيش الصيني شي يي إن «المناورات تحذير جدّي إزاء التواطؤ بين القوى الانفصالية الساعية إلى استقلال تايوان والقوى الخارجية وإزاء أنشطتها الاستفزازية أيضاً».

ومن جانبها، قالت وزارة الدفاع التايوانية إنها رصدت ٩ سفن حربية و٢٦ طائرة صينية في محيط الجزيرة، الثلاثاء، غداة إعلان بكين نهاية مناوراتها العسكرية الواسعة.

وأضافت الوزارة أن «الصين حشدت طائرات عسكرية هذا الصباح (الثلاثاء) وعبرت خط الوسط من الشمال والوسط والجنوب»، مشيرة إلى أن «السفن رُصدت قرابة الساعة ١١,٠٠ بالتوقيت المحلي (الساعة الثالثة ت غ)

ويعود آخر انتشار كبير حول الجزيرة إلى أغسطس/آب حين قامت الصين بمناورات عسكرية غير مسبوقة حول تايوان أطلقت خلالها صواريخ، وذلك ردّاً على زيارة قامت بها رئيسة مجلس النواب الأمريكي حينها الديمقراطية نانسي بيلوسي للجزيرة.

دعم روسي للصين

وفيما أثارت التدريبات تنديداً من الولايات المتحدة التي دعت إلى «ضبط النفس»، مع نشرها مدمّرة في المياه التي تطالب بكين بالسيادة عليها، حصلت التدريبات التي شاركت فيها حوالى ١٠ سفن حربية و٧٠ طائرة، على دعم سياسي ضمني من روسيا.

وقال الناطق باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، الإثنين، إنّ «الصين تملك حقّا سياديا في التحرّك ردّاً على التصرفات الاستفزازية (الأمريكية) ولا سيّما عبر إجراء مناورات».

الموسم الثاني للإنصات المركزي